تحسين التعليم الأساسي للمناطق النائية والمحرومة بجنوب محافظة بورسعيد

إعداد

السيد محمد سالم زيدان

إشراف

الأستاذ الدكتور
جورجيت دميان جورج
أستاذ أصول التربية ووكيل كلية التربية
للدراسات العليا والبحوث
جامعة بورسعيد

دكتـــور
فادي السيد طه العباسي
مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية
كلية التربية
جامعة بورسعيد

- **مقدمة**

يعتبر التعليم هو الأداة الأساسية لنمو وازدهار أي مجتمع، فبقدر تطوره وارتقائه وتنوع مخرجاته تنطلق العملية التنموية في أية دولة نحو التقدم والتطور والرقي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويُعد النظام التربوي والتعليمي لأي دولة الركيزة الرئيسة في سباق التقدم بين الأُمم، والسلاح الفعال في مواجهة تحديات المستقبل؛ ومتطلبات العصر؛ فالنظام التعليمي هو أحد الأنظمة الاجتماعية الفرعية للنظام الاجتماعي العام.

والتعليم الأساسي قاعدة للتعليم وأساساً لبناء الوحدة الوطنية والقومية وتنمية القدرات والميول الذاتية، ويتطلب وضع الأهداف ورسم الخطط والسياسات من أجل تحسين التعلم الأساسي وتطويره في ضوء الواقع، والسعي نحو الطموح، للنهوض بالتعليم الأساسي بالشكل الذي نريد.

حيث يشهد العالم في عصرنا عديداً من الصراعات العلمية والتكنولوجية والكثير من التغيرات المختلفة في مجالات الحياة، فكل يوم يمر علينا تظهر اكتشافات جديدة تحتاج إلي قدرات ومهارات وأساليب واليات جديدة للتعامل معها بنجاح، ويتطلب ذلك إبداع وابتكار ونقد وقدرة من الإنسان علي مواجهة تلك المتغيرات وتوجيهها لخدمة مجتمعه كي يستفيد منها فعصرنا عصر الانفتاح السريع الذي يقوم علي أساس التواصل بين كافة البشر للأخذ بالنتائج التي أفرزتها العولمة من أجل تحقيق انجازات علمية وتكنولوجية نتفاعل معها، وإذا كان التواصل بين البشر يحتاج إلي قدرة فأول من يحتاج إلي هذا التواصل هو المعلم لأنه همزة الوصل بين المدرسة والمجتمع(١) .

حيث إن التعليم هو المدخل الحقيقي لدخول عصر الإنتاج كثيف المعرفة، وامتلاك رؤية إستراتيجية لبناء إنسان جديد ومتجدد، وقادر على التواصل مع ايجابيات العولمة، ومناهضة سلبياتها(٢).

- **مشكلة البحث**

إن الباحث وبتجربته الميدانية كأحد معلمي مدارس المناطق النائية بجنوب محافظة بورسعيد يعيش مشكلاته وقضاياه، فقد لاحظ الباحث أن هناك قصوراً في العملية التعليمية، وأصبح النظام التعليمي غير قادر علي تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية؛ لأن مخرجات التعليم الأساسي الحالية متدنية للغاية، أدي فقد هذا إلي تحسين العملية التعليمية بالتعليم الأساسي بجنوب محافظة بورسعيد، ووضع خطط تعليمية جديدة آخذة في الاعتبار الاهتمام بالمخرجات كيفياً وليس كميا فقط وذلك بإكساب الطلاب المتخرجين القدرة المهارية اللازمة لتنمية شخصياتهم لاستيعاب حقائق الحياة المعاصرة ومعطياتها .

---

(١) مجدى عزيز إبراهيم : "المنهج التربوى المعاصر – أسس تصميم نهج تربوى فى ضوء التنوع الثقافى" ، القاهرة ، الأنجلو المصرية، ٢٠٠١م ، ص ١٩٩.

(٢) خالد محمد الزواوى : "الجودة الشاملة فى التعليم وأسواق العمل فى الوطن العربى" ، القاهره ، مجموعة النيل العربية،٢٠٠٣، ص٢١ .

أسئلة الدراسة

وتأسيسا علي ماسبق، يمكن تحديد مشكلة البحث وفقا للتساؤلات التالية :

١) ما الوضع الراهن لتحسين التعليم الأساسي في مصر بصفة عامة، والمناطق النائية والمحرومة بجنوب محافظة بورسعيد بصفة خاصة ؟

٢) ما واقع التعليم الأساسي المناطق النائية والمحرومة بجنوب محافظة بورسعيد ؟

٣) كيف يمكن النهوض بالتعليم الأساسي في المناطق النائية والمحرومة بجنوب بورسعيد ؟

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلى:

١. دراسة وتحليل الوضع الراهن للتعليم الأساسي بحلقتيه الابتدائية والإعدادية والوقوف علي نقاط الضعف التي تحتاج إلي معالجة في جنوب محافظة بورسعيد .

٢. إبراز أهم الصعوبات أو المعوقات التي تواجه مدارس التعليم الأساسي في مصر عامة ومدارس التعليم الأساسي جنوب محافظة بورسعيد خاصة والتي تسببت في ضعف أو تدني المستوى التعليمي.

٣. الوصول إلى تصور مقترح لمعالجة هذه الصعوبات والمعوقات والنهوض بمستوى التعليم الأساسي في هذه المنطقة.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة الحالية فى مجموعة من النقاط التالية:

١. يأتي هذا البحث تلبية لرؤية الباحث لتحسين مدارس التعليم الأساسي بالمناطق النائية جنوب محافظة بورسعيد والمناطق النائية المماثلة لها علي مستوي جمهورية مصر العربية.

٢. تعدد الجهات المستفيدة من هذا البحث حيث انه من المتوقع أن يستفيد من نتائج وتوصيات البحث الفئات التالية:

- مجتمع المناطق النائية في مصر .
- المخططون في وزارة التربية والتعليم .
- أعضاء هيئة التدريس والعاملون في هذا المجال.

منهج وأدوات البحث

يستخدم البحث المنهج الوصفي لملائمته لطبيعة البحث حيث يمكن الباحث من وصف وتحليل واقع التعليم الأساسي في المناطق النائية، وتفسير بعض الظواهر التي تعتريه وكيفية النهوض به، مع استخدام الباحث لآلية وأسلوب دراسة الحالة كأحد أساليب وآليات المنهج الوصفي، وتتمثل أداة البحث في استبانه لعينة عشوائية من المعلمين حول أهم المعوقات التي تواجه التعليم الأساسي في مدارس

المناطق النائية بجنوب بورسعيد، وذلك للتعرف علي واقع التعليم الأساسي بالمناطق النائية والمحرومة.

مصطلحات البحث

يعرف الباحث المناطق النائية والمحرومة: Remote Areas بأنها : المناطق البعيدة عن المدن الرئيسية والعمران والتي تتضاءل فيها الخدمات أو تكاد تنعدم، والمتطرفة عن المدن الرئيسية والتي تحرم من الكثير من الوسائل الترفيهية والثقافية والبنية الأساسية والخدمات العامة .

الدراسات السابقة

تعددت وتنوعت الدراسات التى تناولت تطوير التعليم، وأطلع الباحث علي العديد من الدراسات السابقة منها:

١) دراسة : عبد الخالق فؤاد محمد[١] ، بعنوان :" تطوير أساليب مراقبه الجودة في العملية التعليمية في التعليم الأساسي" ٢٠٠١م .

٢) دراسة : هياء عبد العزيز العواد[٢] ، بعنوان : " استراتيجيات وسياسات تطوير التعليم العام في المملكة العربية السعودية " ٢٠٠٤م .

٣) دراسة : محمد جابر محمود رمضان[٣] ، بعنوان: " مجالات التكامل بين الأسرة والمدرسة في تربية الطفل بجنوب صعيد مصر، دراسة تقويمية" ٢٠٠٥م

٤) دراسة : السيد علي إسماعيل[٤] ، بعنوان : " تفعيل المشاركة المجتمعية بالتعليم الثانوي الصناعي بمحافظة بورسعيد في ضوء معايير الجودة والإعتماد " ٢٠١٢م

٥) دراسة : أشرف عكاشة مصطفي[٥] ، بعنوان :"بعض معوقات تأهل مدارس التعليم العام بمحافظة سوهاج للحصول علي الاعتماد التربوي" "دراسة ميدانية" ٢٠١٢م .

ويتضح من استقراء هذه الدراسات – أنها لم تتناول التعليم الأساسي بمدارس المناطق النائية والمحرومة بشكل محدد، غير أن البحث استفاد من هذه الدراسات خاصة فيما يتعلق بتحسين التعليم

---

(١) عبد الخالق فؤاد محمد " تطوير أساليب مراقبه الجودة في العملية التعليمية في التعليم الأساسي" (٢٠٠١) متاح على الإنترنت (http://www.mohyssin.com) ، تاريخ الدخول على الموقع [١٢ ابريل ٢٠١٢م] .

(٢) هياء عبد العزيز العواد: " استراتيجيات وسياسات تطوير التعليم العام في المملكة العربية السعودية " ، رؤية مستقبلية ، جامعة الملك سعود ، كلية التربية، قسم الإدارة التربوية ،رسالة دكتوراه غير منشورة ، ٢٠٠٤م.

(٣) محمد جابر محمود رمضان : " مجالات التكامل بين الأسرة والمدرسة في تربية الطفل بجنوب صعيد مصر" ، دراسة تقويمية" رسالة دكتوراه، جامعة أسيوط ، كلية التربية ، ٢٠٠٥م .

(٤) السيد علي إسماعيل : " تفعيل المشاركة المجتمعية بالتعليم الثانوي الصناعي بمحافظة بورسعيد في ضوء معايير الجودة والإعتماد "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بورسعيد،٢٠١٢م .

(٥) أشرف عكاشة مصطفي محمد:"بعض معوقات تأهل مدارس التعليم العام بمحافظة سوهاج للحصول علي الاعتماد التربوي" "دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة سوهاج، ٢٠١٢م.

الأساسي بمدارس المناطق النائية والمحرومة بجنوب محافظة بورسعيد، وبمنهج الدراسة المستخدم في كل منها .

أولاً : فلسفة التعليم الأساسي في مصر

يقوم التعليم الأساسي في مصر علي فلسفة واضحة المعالم حيث إنه نظام تعليمي له علمه وفلسفته الخاصة التي تقوم على تحليل وتنسيق وفحص ونقد المفاهيم الخاصة بهذا النظام، والقصد منها هو اكتشاف الضعف والتناقضات وعدم الاتساق، والتأكد من صحة وسلامة عمليات الاستقراء والاستدلال، والتركيب والاستنتاج داخل العلم[١]، وتعد الفلسفة التي يرتكز عليها التعليم الأساسي في مصر هي الوجهة الحديثة للتطوير وقد تمثلت في[٢] :

- أن التعليم الأساسي يغرس انتماء المتعلم لبيئته مما يولد الشعور بالانتماء لكل المجتمع .
- أن التعليم الأساسي يزاوج بين الناحيتين النظرية والتطبيقية في صيغة تعليمية واحدة.

ويمكن القول أن فلسفة التعليم الأساسي:" هي فرع من فروع الفلسفة أقرب للعلم منه إلى الفلسفة لبحثها في أمور واقعية أكثر دقة مما تبحث فيه الفلسفة، وذلك بالتحليل المنطقي الثلاثي القيم، الذي يقوم بنقد نتائج العلم من حيث : ألفاظه ومناهجه ورد الغامض منها إلى العلم، لتكون بذلك المركب بين العلم والفلسفة الذي يوجه العلم الوجهة الصحيحة في حالات كبواته وكذا يعطيه القوة المنهجية لمواجهة التحديات المعاصرة، حتى لا يصبح المجتمع في عزلة عن التقدم العلمي[٣] .

وتكمن أهمية وضع فلسفة للتعليم الأساسي في عدة عناصر تتضح في الآتي :

١) فهم النظام التعليمي

فكلما ازداد فهم المعلم والعاملين بالعملية التعليمية للقيم والمفاهيم الموجهة لنظام التعليم كلما زادت القدرة علي حسن التصرف وجودة الأداء[٤]، فالمعلم كلما زاد فهمه لمفاهيم مادته ومدرسته، تعليمه وأساليب تعامله مع تلاميذه كلما استطاع أن يتحرك بوعي، ويسلك بطريقة أكثر رشداً وعقلانية، فنحن نضع فلسفة التعليم الأساسي من أجل مزيد من الوعي ولرفع مستوي الأداء[٥].

(١) صلاح محمود عثمان : "الاتصال واللاتناهي بين العلم والفلسفة" ، الإسكندرية، منشأة المعارف ، ١٩٩٨م ،ص٧٠ .

(٢) اليونسكو، التقرير النهائي:" الحلقة الدراسية اتجاهات التجديد في التعليم الأساسي في الدول العربية" ، والتي عقدت بالكويت خلال الفترة ١٩-٢٣ يناير لعام ١٩٨٦ برعاية مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية.

(٣) محمد محمد كتش:" فلسفة اعداد المعلم في ضوء التحديات المعاصرة"، القاهرة، مركز الكتاب للنشر،٢٠٠١م ، ص٣٢

(٤) عطية منصور عبد الصادق وآخرون : " فلسفة التعليم الأساسي الالزامي"، ط٣، القاهرة، مطابع الدار الهندسية ، ٢٠٠٣م ، ص ص ٥١- ٥٢ .

(٥) سعد مرسي أحمد وآخرون : " فلسفة التعليم الابتدائي " ، القاهرة ، ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ م ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ص ٣٠.

٢) تشخيص بعض المفاهيم الخاطئة

فنتيجة عمليات التنشئة الاجتماعية ، والصراع داخل المجتمع تتسرب إلينا كأفراد ومعلمين بعض القيم السلبية والمفاهيم الخاطئة، فالمعلم كسائر البشر يتأثر ببعض المفاهيم الخاطئة مما يؤثر على سلوكه داخل الفصل وخارجه فقد يلجأ لعقاب صارم من غير مبرر، أو يحكم علي تلميذ متأخر تحصيليا بالغباء والتخلف أو يعاقب تلميذ مذنب بالطرد من الفصل أو المدرسة .....الخ، فان وضع ودراسة فلسفة التعليم الأساسي تفيدنا في فهم النظام التعليمي عن طريق معرفة مفاهيمه الصحيحة، وتشخيص بعض المفاهيم والاعتقادات الخاطئة التي يمكن الابتعاد عنها.

٣) حل بعض مشكلات الصراع القيمي

تبين من الهدف السابق أن هناك بعض مفاهيم خاطئة توجه عمل البعض منا وتؤثر في اتجاهاته.... ولا يقتصر الأمر على المعلمين بل يمتد إلى الإداريين والموجهين، وأولياء الأمور والتلاميذ، ومما لاشك فيه أن الصراع القيمي شئ طبيعي بين الأجيال المختلفة ، وبين فئات المجتمع، وصحيح أن مجتمعنا ليس من المجتمعات التي تشهد صراعا قيميا عنيفا وعاتيا بحكم أننا مجتمع أميل للوسطية والاعتدال، وصحيح أيضا أن الصراع القيمي داخل المدرسة محكوم بقواعد ونظم وتقاليد وأعراف إلا أن ذلك لا يعني تجاهله أو تناسيه أو إهماله أو تجافيه[١] .

فمن هنا تحاول فلسفة التعليم الأساسي تقديم قدر مشترك من القيم والاتجاهات يكتسب من خلالها العاملون فيه إطارا قيميا مشتركا قدر الإمكان، متسقا قدر الاستطاعة، ولو استطاعت فلسفة التربية أن تقدم إطارا فكريا مشتركا لجميع العاملين والمتعاملين مع التعليم لقدمت خدمة هائلة وساعدت على تنشئة المواطنين وفق قيم راسخة مستقرة ، وواضحة ومطردة.

٤) تطوير العملية التعليمية

نحن ندرس ليس لمجرد الفهم والتشخيص بل للتطوير والتجديد، وليس أيضا لمجرد الحل والتركيب بل لفتح باب الاستحداث والتجويد، ففهم النظام عن طريق معرفة مفاهيمه، وتشخيص المفاهيم الخاطئة، وحل مشكلات الصراع القيمي وتطوير العملية التعليمية من أهم الأسباب التي تدفعنا لدراسة فلسفة التعليم، باعتبارها جزءاً من فلسفة التربية، فكلما وضحت فلسفة التربية ظهر النجاح وكلما زاد غموضها زاد التخبط والاضطراب، كما أن التعليم من غير فلسفة توجهه أشبه بالسفينة من غير ربان تتقاذفها الأمواج، وتتخطفها الرياح[٢].

- **أسباب تدني التعليم الأساسي**

يقوم التعليم فى أى مكان من العالم على أربعة محاور أو عناصر أساسية وهى :

---

(١) حامد عمار: "الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وتداعياته التربوية والثقافية في الوطن العربي" ، القاهرة ،الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٤م ، ص ١٠.

(٢) حسن شحاتة : "مداخل إلى تعليم المستقبل في الوطن العربي" ، القاهرة ، الدار المصرية للكتاب ، ٢٠٠٤م ، ص٢٠.

- المُعلم .
- الطالب .
- مكان تلقى العلم (المدرسة أو الجامعة) .
- المنهج الذى يُدَرَّس.

ويعانى النظام التعليمى المصرى بكل عناصره وبكل مستوياته منذ أمد بعيد من العديد من المشاكل والتحديات، والتى تمثل عائقاً حقيقياً أمام العملية التعليمية وتطورها وبالتالى التحديث والتنمية الشاملة، ومشاكل التعليم فى مصر هى مشاكل بالغة الخطورة نظراً لكونها متعددة الجوانب والوجوه؛ فهى تلازم المحاور الأربعة السابقة للعملية التعليمية، وذلك كما يلى(١):

١) بالنسبة للمُعلم:

- المعلم غير مؤهل تعليمياً وتربوياً بالشكل الصحيح .
- العائد المادى الذى يحصل عليه المُعلم قليل جداً ولا يكفى لكفالة حياة كريمة للمُعلم، مما يجعله يستشعر الحرج، ويقلل من قيمة نفسه عندما يطلب من الطلبة فى الفصل أن يعطيهم دروساً خصوصية

٢) بالنسبة للطالب

- فقدان الطالب الثقة فى قيمة التعليم وخوفه على مستقبله .
- عجز الطالب عن إخراج ما لديه من مواهب وقدرات خلاقة قد لا تكون موجودة فى غيره،وقد تكون نادرة جداً، وذلك خوفاً من مقابلة تلك المواهب بالسخرية أو الاستهزاء أو حتى العقاب .

٣) بالنسبة للمدرسة

- ضعف الإمكانيات العلمية المتوفرة فى المدرسة نتيجة ضعف الدعم والتمويل المتاح للمدارس .
- روح الكآبة والجدية التى تضفى آثارها على المدرسة، مما يقلل حافزية الطلاب للذهاب إليها.
- التكدس الطلابى الكبير داخل الفصول، إذ يحتوى الفصل الواحد على خمسين تلميذاً فأكثر.

٤) بالنسبة للمناهج

- الحشو فى المناهج دون التركيز على نقاط معينة.
- جمود المناهج والاعتماد على الجانب النظرى فقط، وليس الجانب العملى .
- عدم ملائمة المناهج للتطور العلمى المستمر فالمناهج قديمة و ليس هناك أى تحديث للكتب التى ندرسها من حيث الكيف وإن كان هناك بعض التحديث الشكلى .
- الفجوة الواضحة بين محتويات المناهج ومتطلبات سوق العمل.

(١) احلام الباز حسن، والفرحاتى السيد محمود: "الاعتماد المهني للمعلم مدخل تطوير التعليم"، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة ، ٢٠٠٨ م، ص ص ٥١- ٥٥ .

هذه هى أهم الأمور التى يعانى منها التعليم فى مصر، ويمكن القول أنها لا ترجع إلى سبب واحد، وإنما إلى مجموعة كبيرة ومتداخلة من الأسباب، والتى يأتى فى مقدمتها[١] :

- أن الدعم السياسي الذي حظيت به السياسات التعليمية في مصر منذ بداية الإصلاح التعليمي لم يرق في تعامله مع هذه القضية إلي مستوي قضايا الأمن القومي .
- عدم مراعاة رؤية المؤسسة التعليمية لعملية إصلاح الفئات الأضعف والأشد حرماناً ومحاولة استيعابها داخل المؤسسة التعليمية حتي نهاية مرحلة التعليم الأساسي .
- الإقدام علي كثير من الخطوات الجديدة المتداخلة دون متابعة أو تقييم مما أدي إلي تشتيت الجهود أو تواضع النتائج في أحسن الأحوال.
- تنامي ظاهرة الدروس الخصوصية، حيث أصبحت عرفاً سائداً في كل سنوات التعليم في الحضر والريف وبين جميع الطبقات .
- عدم الربط بين مخرج العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل .

٥) تقييم دور الدولة فى إصلاح وعلاج ضعف التعليم

يعد التعليم واحداً من أهم مرتكزات التنمية الشاملة، وعلى الرغم من التوجه الإيجابي العام للسياسات التعليمية خلال العقد الماضي والجهود التي بذلت في سبيل تنفيذ هذه السياسات على أرض الواقع، فإن النتائج قد جاءت دون المستوى المأمول بقدر كبير وإن لم تخالف توقعات الكثيرين، ذلك أنه باستثناء الاقتراب من تحقيق هدف الاستيعاب الكامل للأطفال في مرحلة الإلزام، فإن أهداف السياسة العامة للتعليم والمتعلقة بضمان الاستمرار في التعليم حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسي وإكساب المهارات الأساسية المفترضة في مرحلة الإلزام والمرحلة الثانوية التالية لها لم يتحقق بعد على الرغم من مرور اثني عشر عاماً على انطلاق عملية الإصلاح التعليمي، ويُضاف إلى ذلك الانتشار لظاهرة الدروس الخصوصية في كافة مراحل التعليم وبين جميع الطبقات الاجتماعية في الحضر والريف[١].

فقد صدر العديد من القوانين التي عنيت بالتعليم الأساسي والتي تم من خلالها تطبيق العمل بهذا النظام بدأ من التجريب وحتى التعميم وانبثقت من هذه القوانين مجموعة من الأهداف الخاصة بالتعليم الأساسي والتي تنظم أساليبه وطرق تطبيقه وكيفية العمل به، ونتج عنها الأخذ بصيغة التعليم الأساسي في مصر وكذلك وضع اللبنة الأولى للتعليم الأساسي بل البنية الأساسية لهذا النوع من التعليم لمحاولة تجريبه في مصر ولمعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف وإمكانية مدى التعميم من عدمه،

(٢) مجدي عزيز إبراهيم : "قضايا تربوية وتعليمية معاصرة" ،القاهرة، دارنهضة الشرق للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م، ص١٥ .

(1)Unesco, World education report2000,The right to education .Towards education for all throughout life,paris,2000.

ولهذا فقد سنت الجهات المعنية والمسئولة في مصر قانون التعليم الأساسي رقم ١٣٩ لعام ١٩٨١م والذي انبثق منه مجموعة المواد .

حيث حددت المادة ١٧ تنظيم الدراسة في مرحلة التعليم الأساسي لتحقيق الأغراض الآتية :

- التأكيد علي التربية الدينية والوطنية والسلوكية والرياضية خلال مختلف سنوات الدراسة[٢] .
- تأكيد العلاقة بين التعليم والعمل المنتج .
- توثيق الارتباط بالبيئة علي أساس تنويع المجالات العملية والمهنية بما يتفق وظروف البيئات المحلية ومقتضيات تنمية هذه البيئات.
- تحقيق التكامل بين النواحي النظرية والعملية في مقررات الدراسة وخطوطها ومناهجها.
- ربط التعليم بحياة الناشئين وواقع البيئة التي يعيشون فيها.

وقضت المادة ٢١ أن يعاقب بغرامة مقدارها عشرة جنيهات والد الطفل أو المتولي أمره إذا تخلف الطفل أو انقطع دون عذر مقبول عن الحضور إلى المدرسة خلال أسبوع من تسلم الكتاب المنصوص عليه في المادة ١٩ من هذا القانون، وتتكرر المخالفة وتتعدد العقوبة باستمرار تخلف الطفل عن الحضور أو معاودته التخلف دون عذر مقبول بعد إنذار والده أو المتولي أمره، وأهم الاتجاهات التي تبلورت في قانون التعليم الأساسي هي[١]:

- جعل التعليم الإلزامي ٩ سنوات بدلا من ٦ سنوات .
- ديمقراطية التعليم أي تعميم هذا الإلزام بحيث يشمل جميع الأفراد وتقديم نوع التعليم الذي يناسب قدرات التلاميذ واستعداداتهم واحتياجات البيئة .
- ربط التعليم باحتياجات المجتمع المصري.

ثانياً : التعليم الأساسي في مصر (مفهومه – أهدافه – مضمونه – خصائصه – مبادئه – الأسس التي يرتكز عليها)

١) مفهوم التعليم الأساسي

جاءت المادة ١٦ من القانون نفسه على أن التعليم الأساسي إنما يهدف إلى" تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ وإشباع ميولهم وتزويدهم بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العملية والمهنية التي تتفق وظروف البيئات المختلفة بحيث يمكن لمن يتم مرحلة التعليم الأساسي أن يواصل تعليمه في مرحلة أعلى أو أن يواجه الحياة بعد تدريب مهني مكثف، وذلك من خلال إعداد الفرد لكي يكون مواطنا منتجا في بيئته ومجتمعه" .

(٢) نبيل أحمد عامر صبيح وآخرون : " التعليم الابتدائي مشكلاته واتجاهات تطويرة"، القاهرة شركة الاسلام مصر للطباعة، ٢٠٠٢م، ص ٥٨.

(١) عرفات عبد العزيز سليمان :" الاتجاهات التربوية المعاصرة – رؤية في شئون التربية وأوضاع التعليم" ، ط٤ ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ٢٠٠٣م ، ص٤٨ .

ثم تعددت المفاهيم التي تناولت التعليم الأساسي حيث أجمعت علي أن التعليم الأساسي : هو حق كل طفل في أن يحصل علي تعليم ذي معني عملي حقيقي وينبغي ترجمته إلى مجموعة من الاتجاهات والمهارات والمعارف التي سوف يحتاج إليها كل طفل في المجتمع، والتي ينبغي إشباعها بوسيلة أو بأخرى لكل طفل، قبل تحملهم مسئولياتهم الكاملة في الحياة، وهو تعليم موحد مدته تسع سنوات لجميع أبناء الأمة ذكورا وإناثا، يؤكد الاهتمام بالناحية التطبيقية ويزاوج بين البعدين النظري والعملي، وهو مفتوح القنوات إلى مراحل التعليم الأخرى(١) .

وأصبح يتضمن مفهوم التعليم الأساسي الخدمات التي تمد جميع الأفراد بالحد الأدنى من التعليم الضروري للمواطنة الفعالة في مجتمع ما في وقت معين، في إطار الخدمات النظامية التي تلتزم بها الحكومات تجاه أفرادها، ويعني به التعليم النظامي الإلزامي الذي يشمل المرحلة الابتدائية في بعض الأقطار(٢)، أو قد يطول مداه في أقطار أخرى فيتجاوز ذلك ليشمل المرحلة الإعدادية أو المتوسطة أو بعض صفوف الثانوية، كما يقع التعليم الأساسي في إطار الخدمات اللانظامية التي تقدم للأفراد الذين لم يتمكنوا من الحصول على قدر كاف من التعليم النظامي، مثل برامج محو الأمية الوظيفية، وبرامج تعليم الكبار وبرامج النهوض بالريف.

فالتعليم الأساسي هو حق كل طفل في أن يحصل علي تعليم ذي معني عملي حقيقي وينبغي ترجمته إلى مجموعة من الاتجاهات والمهارات والمعارف التي سوف يحتاج إليها كل طفل في المجتمع، والتي ينبغي إشباعها بوسيلة أو بأخرى لكل طفل، قبل تحملهم مسئولياتهم الكاملة في الحياة، وهو تعليم موحد مدته تسع سنوات لجميع أبناء الأمة ذكورا وإناثا، يؤكد الاهتمام بالناحية التطبيقية ويزاوج بين البعدين النظري والعملي، وهو مفتوح القنوات إلى مراحل التعليم الأخرى، ومن هنا مفهوم "التعليم من اجل التميز" فلم يعد تكافؤ الفرص يعني المساواة بين الأفراد في الحصول علي فرص التعليم فقط ، بل يعني إتاحة الفرص لجميع الأفراد للتميز نتيجة التعليم(٣) .

ومن هنا يأخذ مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية شكلا أشمل من مجرد توفير التعليم النظامي للجميع، فيؤكد هنا علي التعليم المستمر، بجميع صيغه وأشكاله، ضماناً لتحقيق العدالة في توزيع الفرص التعليمية، كذلك لم يغفل المفهوم الفئات المحرومة، والمهمشة، والتي لم تنل فرصتها من التعليم كشرط لازم لتحقيق التنمية بمختلف مجالاتها(٢).

---

(١) وزارة التربية والتعليم والمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية : مائة وستون عامامن التعليم في مصر ، وزراء التعليم وأبرز إنجازاتهم (١٨٣٧-١٩٩٧)، إعداد عوض توفيق عوض ، القاهرة، ٢٠٠٠م،ص٣٧٩ .

(٢) وزارة التربية والتعليم والمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية : مرجع سابق ، ص٣٨٣ .

(٣) رئاسة الجمهورية :" قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٩لسنة ١٩٨١م باصدار قانون التعليم" ، الجريدة الرسمية العدد (٣٤) في ٢٠ من شوال ١٤٠١هـ ، ٢٠ أغسطس ١٩٨١م.

(٤) محمد حسنين العجمى: "التربية وقضايا العصر" ، القاهرة ، الدار العالمية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧م ، ص ٨١.

٢) أهداف التعليم الأساسي في مصر

وتعددت الأهداف التي تخدم التعليم الأساسي في مصر والتي وضعت سياسة وقواعد من أجل تنمية الطلاب الملتحقين به ورفع كفاءتهم وإعدادهم للحياة وتمثلت هذه الأهداف في:

- **توفير الحد الأدنى والضروري من المعلومات والمفاهيم والمهارات والاتجاهات اللازمة للمواطنة.**
- **تزويد التلميذ بالمهارات العملية التي تمكنه من الإنتاج مستقبلاً على أن يكون مواطنا منتجا في مجتمعه؛ مشاركاً في ميادين التنمية .**
- **تنمية شخصية التلميذ الخلاقة، بجوانبها المختلفة، وفكرة النقد البناء، بحيث يتم طبع شخصيته بالمواصفات الآتية[١] :**
- **الايجابية : أي اعتماد التلميذ على نفسه في اكتساب الخبرة والمعرفة والتدريب على استخدام هذه الخبرات والمعارف في معالجة المشكلات التي يتعرض لها .**
- **الواقعية : لأن الدراسة تدور حول أنشطة لها صلة بحياة التلميذ وبيئته، ولا تدرس المواد المنفصلة إلا في الصفوف الأخيرة .**
- **الابتكارية : وذلك بتشجيع النشاط الابتكاري عند التلميذ في مجالات الإنتاج والهوايات والأنشطة.**
- **التعاونية : أي التعاون مع الزملاء في ممارسة الأنشطة أو مع المعلمين**

٣) مضمون التعليم الأساسي في مصر

يجب مراعاة الحد الأدنى التعليمي المطلوب تقديمه لتربية الأطفال تربية شاملة متوازنة في المجالات التالية[٢]:

الجانب الروحي والديني :

- **جعل مادة السلوكيات مادة أساسية لأنها توجه الدارسين إلي التعامل الأخلاقي السليم .**

الجانب العلمي :

- **ويتحقق ذلك من خلال مقررات الرياضة والعلوم وتطبيقاتها وما يرتبط بها من تنمية الاتجاه العلمي عند التلاميذ.**

الجانب الصحي والبدني :

- **ويتحقق ذلك من دراسة موضوعات أجهزة الجسم المختلفة والغذاء الصحي ودراسة الميكروبات والطفيليات النافعة والضارة للتعرف على الوقاية من الضار منها**

الجانب الاجتماعي : ويتحقق ذلك من خلال المقررات الآتية :

- **يجب ألا تقل الساعات المخصصة لدروس اللغة العربية عن ٣٠% من ساعات الخطة.**

---

(١) فاروق حمدي الفرا: "اتجاهات التجديد في مناهج التعليم الأساسي" ، مجلة التربية الجديدة، العدد الخمسون السنة السابعة عشرة ، أغسطس ١٩٩٩م، ص١١١ .

(٢) سعد مرسي أحمد وآخرون :" فلسفة التعليم الابتدائي "، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ٢٠٠٠/٢٠٠١ م ، ص ١٦٧.

- تعليم إحدى اللغات الأجنبية .
- تعليم المفاهيم الحسابية اللازمة للحياة .
- والمجالات هي : التجارة والصناعة والزراعة والاقتصاد المنزلي .
- وعدد الساعات المخصصة للمجالات تتراوح بين ١٢% إلى ١٥% من ساعات الخطة.
- الجانب الفني الترويحي : يجب تكوينه من خلال مجالات التربية الفنية والموسيقية والمسرحية .

٤) خصائص التعليم الأساسي في مصر

يتسم التعليم الأساسي بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن غيره من أنواع التعليم الأخرى منها[١]:

- التعليم الأساسي جزء متكامل من التعليم طويل الأجل .
- التعليم الأساسي يدرب المواطنين على الأعمال المتصلة ببرامج التنمية .
- التعليم الأساسي وسيلة لتقدم المجتمع .
- التعليم الأساسي وسيلة لتحقيق ديمقراطية التعليم .
- التعليم الأساسي خدمة تعليمية قليلة التكاليف .
- التعليم الأساسي يقدم الحد الأدنى من التعليم .

٥) المبادئ التي يقوم عليها التعليم الأساسي في مصر

تنوعت المبادئ التي يرتكز عليها التعليم الأساسي في مصر حيث ذكرت الآتي[٢] :

- انه تعليم موحد لجميع أبناء الأمة الذكور والإناث .
- انه تعليم مرن متنوع بتنوع البيئات .
- انه تعليم مفتوح القنوات إذ يؤدي إلى مراحل التعليم التالية.
- انه تعليم يجمع بين الجانبين النظري والعملي ويحقق التكامل بينهما .
- تعليم من أجل إعداد التلميذ أو الفرد لكي يكون مواطنا صالحا منتجا وسعيدا .
- تعليم يؤكد ويساعد على تحقيق الفرد أو التلميذ لذاته وانتمائه لمجتمعه .
- تعليم لا يغلق نفسه على المدرسة بل ينفتح على البيئة ومؤسساتها .

٦) الأسس التي يقوم عليها التعليم الأساسي في مصر

ويرتكز تميز التعليم الأساسى على أسس منها المناهج التى لا تعتمد على الحشو، ولكنها تسعى لبناء عقل الطفل وقدرته على التحليل والإبداع وبناء مايعتنقه من قيم فيما يختص بالجدية والإتقان والنظام والنظافة والجمال واللياقة والدين الوسطى الصحيح، كما يرتكز تميز هذا التعليم على

(١)عطية منصور عبد الصادق وآخرون : " فلسفة التعليم الأساسي الإلزامي " ، ط٣، القاهرة ، ٢٠٠٣م ، مطابع الدار الهندسية ، ص ص ١٠٨- ١٠٩.

(٢) وزارة التربية والتعليم:" دليل التعليم الأساسي" ، القاهرة ، ١٩٨٢م، ص ص٨-٩ .

اختيار مدقق لهيئة تدريس مؤهله علمياً وتربوياً بمعنى الكلمة متحمسة لعملها، وهذا ينطبق على كل من يقوم بالإدارة والتفتيش والتقييم لتحصيل الطلاب ولأداء هيئة التدريب والإدارة.

ولابد أيضاً أن يشتمل تميز هذا التعليم على قناعة أن هذه السنوات هى حجر الزاوية فى رعاية الطفل المصرى فكرياً وصحياً وغذائياً ونفسياً، وفى مقاومة أى تأثيرات سلبية على الطفل من الأسرة أو المجتمع، وأن تميز هذا التعليم سيبرز كل طفل موهوب أو مبدع وسيوقف نزيف الطاقات الكامنة لدى أبناء هذه الأمة والتى تدفن فى التراب، كما أن تميز هذا التعليم سيؤدى إلى اختفاء ظاهرة الدروس الخصوصية فى هذه المرحلة، مما سيشكل أكبر علاوة اجتماعية لميزانية الأسرة المصرية، كما أنه سيتيح لاحقاً حق الترقى الاجتماعي للطفل المصرى الموهوب [١] .

وهناك مجموعة من الأسس يبنى عليها التعليم الأساسي في مصر ولعل أهم هذه الأسس:

[أ] الأسس الفلسفية

وتعني النظرية التي تحرك فلسفة التعليم، وتحولها من معان لفظية إلي وقائع وإجراءات سلوكية، وتساعد علي وضع أهدافه البعيدة، أي أن هذه الأسس تسعي نحو تحقيق التناسق بين المدرسة والبيئة عن طريق وحدة النظر والعمل وتلبية الاحتياجات الفعلية بالمجتمع والسعي نحو التأمل والتفكير في إيجاد حلول للمشكلات العلمية في البيئة.

وتأسيساً علي ذلك تكون وظيفة المدرسة مزدوجة فهي من جهة تساعد الفرد علي أن ينمو عن طريق التكيف الايجابي للبيئة والاستعداد لخدمتها والنهوض بمستوي الحياة فيها، ومن جهة أخري تساعد البيئة التي هي في وسطها والتي تخدمها علي أن تنمو مع إيقاع الأهداف القومية والاتجاهات الوطنية ، ولن يتأتي ذلك إلا عن طريق تمثيل المدرسة للحياة الحاضرة التي تشبه في واقعيتها وأهميتها للتلميذ حياته في البيت أو البيئة .

[ب] الأسس الاجتماعية

هي مجموعة روافد اقتصادية وسياسية وغيرها تظهر المبررات وترسم الاحتياجات ، وتلون المسارات وتختار الوسائل ، حيث ان التربية عملية اجتماعية شاملة ولذلك أنشأت المدرسة لتشكيل أنماط طلابية اجتماعية متألفة ومألوفة[٢] .

وإذا كان التعليم الأساسي في مفهومه الاجتماعي وسيلة تتخذها المجتمعات لتحقيق نهضتها وارتقائها، وإذا كان الإنسان الذي أحسن تعليمه وتدريبه هو صانع التنمية ووسيلة الارتقاء بذاته والبيئة التي يعيش فيها والمجتمع الذي ينتمي اليه فان التغيير والتطور الحقيقي لن يتم بمجرد اطالة

(١) سعد مرسي أحمد وآخرون ، مرجع سابق ، ص ١٦٧ .

(٢) وزارة التربية والتعليم ، مشروع تحسين التعليم الاساسى: "منظومة التقويم التربوى الشامل لمرحلة التعلم الشامل الاساسى" ، مصر ، البنك الدولى ، وحدة التخطيط والمتابعة ، ٢٠٠٥م.

فترة التعليم وإنما يتطلب كذلك إحداث تعديل جذري في العملية التعليمية من أساسها وفي محتواها وفي أساليبها، وهذه هي الوظيفة الاجتماعية الحقيقية لنمط التعليم الأساسي(٣) .

[ج] الأسس التربوية

وتتمثل في :

- اتفاق بدء التعليم الأساسي العملي مع السن المناسبة .
- الاعتماد علي التعلم الذاتي .
- التقويم المستمر .
- انفتاح المدرسة علي البيئة .
- تكامل المعرفة وربط النظرية بالتطبيق .
- التنوع في المواد الانتاجية حسب ظروف البيئة .

ثالثاً : المعوقات والتهديدات والمشكلات التي تواجه التعليم الأساسي في مصر عامة والمناطق النائية خاصة

١) المعوقات

أظهرت النظرة الأولية ما انتاب استراتيجيات تطوير التعليم في مصر من معالم أظهرت النظرة التحليلية لواقع التعليم النظامي، هذا النمط التعليمي بهيئته ومحتواه وطرائقه الحالية يعمل وفق قواعد جامدة لاتتفق ومتطلبات المجتمع وكان محصلة هذا كله ارتبطت هذه القواعد ارتباطاً وثيقاً بعدم قدرته علي تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، من خلال تحيز التعليم النظامي ضد الفقراء والمحرومين والمهمشين، إذ يعتبر الفقر الذي يعاني منه بعض أطفال المجتمع المصري من المعوقات الأساسية في التحاقهم بالتعليم، فتكاليف التعليم بالنسبة للعديد من الأسر مثل المصروفات المدرسية، الزي المدرسي، الأدوات المدرسية والانتقالات والدروس الخصوصية، تتجاوز ببساطة إمكاناتهم، وحتي عندما يتم توفير التعليم بالمجان وبشكل كامل فإن الخسارة المحتملة لما يمكن أن يكسبه الطفل من دخل بسبب تواجده في المدرسة – تكلفة الفرصة البديلة – يجعل من التحاقه بها أمراً غير اقتصادي له ولأسرته وبخاصة من سكان الريف والمناطق النائية والعشوائية ويمكن إبراز أهم معالم القصور التي تنتاب واقع تعليم الفقراء والمهمشين من أبناء المجتمع المصري التي تحد من تحقيق تكافؤ الفرص بين الأغنياء والفقراء(١):

وتظهر بعض الدراسات أن الفقر يؤثر تأثيراً بالغاً علي تكافؤ الفرص التعليمية وأن الأغنياء يحصلون علي الفرص التعليمية الأفضل سواءً من حيث المراحل التعليمية التي يمكن أن يصلوا إليها

(٣) وزارة التربية والتعليم ، وحدة التخطيط والمتابعة : "الموجه وتقويم الأداء المدرسى" ، مصر ، البنك الدولى ، الاتحاد الأوربى ، ٢٠٠٣م.

(١) محمد حسنين العجمى: "التربية وقضايا العصر" ، القاهرة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م، ص١٢٠.

أو نوعية التعليم التي يحصلوا عليها، كما أن التفاوت في الفرص التعليمية ليس من اختيار الفقراء ولكنه هو اختيار للأغنياء فحسب، وإن كم الفرص التعليمية التي يحصل عليها أبناء الأغنياء بالتحاقهم بالمدارس الخاصة بالمصروفات ومدارس اللغات متفوق علي الفرص التعليمية التي يحصل عليها أبناء الفقراء والذين – في الغالب – يلتحقون بالمدارس المجانية الحكومية ذات الإمكانات البشرية والمادية المحدودة إذا ماقورنت بإمكانات مدارس اللغات والمدارس الخاصة، كما يوجد العديد من المناطق الريفية والنائية ذات التجمعات الصغيرة من السكان لايوجد بها مدارس ابتدائية وإعدادية أو غيرها، مما يحول دون التحاق الأطفال بتلك المناطق بأي نوع من التعليم، فإذا أرادوا التعليم فعليهم أن يسيروا المسافات البعيدة ، ويعد هذا بدوره عائقا دون الالتحاق بالتعليم، وعلي الأخص الأبناء الفقراء والبنات منهم بصفة خاصة[١] .

تذبذب استقرار السياسة التعليمية وافتقارها إلي فلسفة واضحة المعالم وما صاحب ذلك من تدهور لمكونات العملية التعليمية من إعداد معاصر للمعلم ، وإدارة رشيدة وعجز في الموارد المالية والأبنية المدرسية، بجانب غياب البعد المستقبلي لمناهجنا التعليمية[٢] .

ويعاني التعليم الأساسي في مصر عامة والمناطق النائية خاصة ولاسيما منطقة جنوب بورسعيد من عدة معوقات تواجهه تمثل مجموعة من المشكلات أهمها :

١- محتوى التعليم الأساسي

حيث إن محتوى التعليم الأساسي الحالي لايتماشى مع بيئات المناطق النائية وبعيد كل البعد عن واقعها، وغير كاف بالنسبة لتمكيّن أبنائها المنتهين من هذه المرحلة من شق طريقهم في الحياة والإسهام في عمليات التنمية إلا بقدر محدود.

٢- مدة التعليم الأساسي

إن المدة المقررة للتعليم الإلزامي أو الأساسي لم تكف لتزويد التلاميذ بالحد الأدنى والضروري من التعليم واكتساب المهارات التي لاغني عنها للمواطن المستنير لمواجهة الحياة ودفع عملية التقدم في المجتمع المصري، خاصة وأننا نعيش في عالمنا المعاصر الذي يتسم بالانفجار المعرفي المكثف الذي يزداد يوماً بعد يوم .

٣- قلة الأبنية التعليمية :

حيث إن مباني التعليم الأساسي في مصر تعاني من عجز شديد كانت نتيجة ارتفاع كثافة الفصول الدراسية وانعكس ذلك علي تحصيل التلاميذ ، تعدد فترات الدراسة وبالتالي لايطبق نظام اليوم المدرسي

(١) محمد حسنين العجمى، المرجع السابق ، ص ١٢٠ .

(٢) محمد حسنين العجمي، مرجع سابق ، ص ١٢٤ .

الكامل فانخفضت الأنشطة التربوية والرياضية وترتب علي ذلك حرمان المدارس من المقومات الأساسية لتقديم تعليم جيد ، وأدى ذلك إلى هبوط مستوى الخدمة التعليمية .

٤- عجز أو نقص المعلمين :

فمن الملاحظ أن مرحلة التعليم الأساسي تعاني من عجز في عدد المعلمين، كما تعاني من هبوط في مستوى إعدادهم وتأهيلهم، معني ذلك أن زيادة عدد التلاميذ بالنسبة للمعلمين يزيد من العبء الملقى علي عاتق المعلم، مما ينعكس أثره على أداء التلاميذ بل وتأثير مستوى التعليم بعدد الساعات التي يقوم المعلم بالتدريس فيها بالمدرسة.

٥- الاهتمام بالنواحي النظرية دون العملية :

فالبرغم من أن مرحلة التعليم الأساسي تضع من بين أهدافها الربط بين الثقافتين العامة والمهنية علي أساس الالتحام بين العلم والعمل والتكنولوجيا إلا أنها عجزت عن تقديم الثقافة المهنية ، وتكوين الاتجاهات والمهارات العملية .

وقد أدى ذلك إلى تزاحم التلاميذ علي التعليم الثانوي العام، والعزوف عن التعليم الفني وذلك بإغفال التوجيه المهني للتلاميذ في المراحل الأولى من التعليم، وبسبب عدم وجود أماكن للتدريب المعملي والمجالات المهنية والفنية في خطط الدراسة بمراحل التعليم العام .

٦- المناهج الدراسية:

حيث تتصف مرحلة التعليم الأساسي بالصبغة النظرية الأكاديمية لأنها تعتمد على التلقين والحفظ أكثر ما تعتمد علي العمل والبحث والتطبيق والابتكار، واكتساب المهارات السلوكية والعملية وتكوين الاتجاهات العقلية السليمة .

وترتب على ذلك أن أصبح التعليم في مرحلة التعليم الأساسي بعيد الصلة عن حياة العمل والإنتاج، كما أن سوء المناهج الحالية وقصورها راجع إلى تركيزها على تقديم المعارف والمعلومات حتى أصبحت هدفاً في حد ذاتها ، بالإضافة إلي أن طرق التدريس تدور في فلك الإلقاء والتلقين، وجاءت الامتحانات لتقيس كم المعلومات التي يحفظها التلاميذ[١] .

٧- الاستيعاب:

فالبرغم من الجهود المضنية التي تبذلها الدولة لتعميم التعليم الأساسي إلا أن هناك نسبة كبيرة من المرحلة الأولى من (في سن هذا التعليم) متروكة فريسة للأمية نتيجة لعجز التعليم الأساسي خاصة المرحلة الابتدائية منه عن استيعابه .

(١) حلمي أحمد الوكيل،حسين بشير محمود:"الإتجاهات الحديثة في تخطيط وتطوير مناهج المرحلة الأولي" ، القاهرة ، مطبعة الفتح التجارية، ٢٠٠٠م، ص٩ .

٨- التأخر الدراسي والرسوب والتسرب:

التأخر الدراسي يعني ضعف التلميذ في مواد دراسية بحيث يصعب عليه متابعة المنهج واللحاق بركب زملائه، لذا يعتبر المتأخرون دراسياً من أسباب عوائق تقدم المجتمع وتنميته، حيث إنهم يكلفون الدولة كثيراً، ويثيرون الاضطراب والقلق في منازلهم، أما التسرب فنعني به انقطاع التلميذ عن مواصلة الدراسة لأي سبب من الأسباب، سواء كان هذا الانقطاع في أثناء العام الدراسي أو في صف من صفوف مرحلة التعليم الأساسي.

وهناك مجموعة من العوامل التي أدت إلي التسرب منها :

عوامل خاصة بالمعلمين، وقد تمثلت في :

- كثرة غياب المعلمين .
- ضعف شرح المعلمين للدروس .
- إجبار المعلمين للتلاميذ علي أن يأخذوا دروسا خاصة .
- تهديد المعلمين للتلاميذ الذين لا يأخذون دروسا خاصة بالرسوب .

عوامل خاصة بالمدرسة، وتتمثل في :

- بعد المدرسة عن منزل التلاميذ خاصة في المناطق القروية والنائية .
- ارتفاع كثافة الفصول .
- عدم صلاحية المباني المدرسية والمرافق .
- عدم توافر الأدوات والوسائل اللازمة للتدريس.

عوامل خاصة بالنظام التربوي، وتتمثل في :

- انتشار ظاهرة ضرب المعلمين للتلاميذ .
- انتشار ظاهرة مضايقة التلاميذ بعضهم للبعض الآخر .
- صعوبة الدروس وعدم وجود ما يساعد على فهم هذه الدروس.

مشكلات التعليم الأساسي في مصر :

أولاً: المشكلات العالمية التي تواجه التعليم الأساسي

مع مطلع الألفية الثالثة ظهر العديد من الضغوط والتحديات العالمية التى كان لها بالغ الأثر على الأفراد والمجتمعات، ويشير الفلاسفة وعلماء الاجتماع والنقاد إلى أن هذه التحديات هى من إفرازات عصر ما بعد الحداثة الذى يعبر عنه بالفن المعاصر والثقافة والاقتصاديات والظروف الاجتماعية الناتجة عن السمات المتفردة للحياة فى نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الحادى والعشرين، وهى عبارة عن حالة أو استجابة للمجتمع نبعت من الحداثة التى كانت تنطوى على السعى نحو تطوير المجتمع وجعله أكثر تقدماً عن غيره من المجتمعات، مع الحرص على خلق نوع من

التماسك القومى، لذا ظهر فيها الاهتمام ببعض القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة وحقوق الإنسان فضلاً عن إنكار موضوعية المعرفة، والاهتمام بالذاتية والنسبية والتنوع[١] .

وتجدر الإشارة إلى أن مواجهة تحديات العولمة الثقافية يتطلب بالضرورة أسساً تربويةً جديدةً ترتكز علي الجهود التربوية وتقود العمل الوطني لإحداث إصلاحات تربوية في بنية التعليم ومحتواه وفلسفته حتي تصبح مخرجاته قادرة علي مواجهة تحديات العولمة لأن توفير التعليم بصورة فعالة في ضوء تحديات العولمة يقتضي وضع سياسات مساندة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، ففى ظل الاستجابة لهذه الضغوط والتحديات بدأ التوجه نحو المحليات رغبة فى تعميق الإحساس بالانتماء الذى انكمش كرد فعل للمتغيرات التى أدت إلى تداخل ثقافات مختلفة ، وعدم الثقة فى قدرة المجتمعات على تلبية المطالب المحلية لانشغالها بملاحقة ركب التطور والتقدم العالمى، وازدادت قوة هذه المحليات فى ظل التوجه نحو اللامركزية وما شجعت عليه من المشاركة الديمقراطية، والمبادرة بتوفير موارد إضافية، وتم إعطاء المحليات حرية صنع القرار فى ضوء حاجات المجتمعات التى تمثلها، ولقد أسهم ذلك فى تقليل سلطة المستويات العليا، وظهور دور المجتمع المدنى والمنظمات غير الرسمية فى حل قضايا المجتمع[١].

(١) مجتمع المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تجتاح العالم اليوم وهو فى بداية الألفية الثالثة ثورة جديدة تعرف باسم "الموجة الثالثة"، وهى مزيج من التقدم التكنولوجى المذهل والثورة المعرفية الفائقة، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الثورة قد تلت الثورة الزراعية (والتى مثلت أول نقطة تحول فى التطور الاجتماعي البشرى)، والثورة الصناعية (والتى مثلت الموجة الثانية من موجات التطور الاجتماعي البشرى) ، بعدها جاءت الموجة الثالثة والتى تشكلت فى أقل من أربعة عقود فى إطار نظام جديد له هياكله، وله نظامه الإنتاجي المتميز، وله انعكاساته الصناعية، وله آثاره الأخلاقية والاجتماعية، والتى أدت إلى إحداث تغييرات جذرية فى شكل الحياة[٢] .

إن هذا التقدم التكنولوجى قد ظهر كرد فعل لتلك التطورات العلمية والتكنولوجية التى حدثت فى خلال العقود الخمسة الأخيرة من القرن العشرين فى مجالات متعددة من أهمها: الطاقة النووية، وغزو الفضاء، وفيزياء الليزر، والتكنولوجيا الحيوية، والهندسة الوراثية، والإنسان الآلى، كما شهدت السنوات العشر الأخيرة تطوراً هائلاً فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نتيجة للتقدم المتسارع فى علوم الحاسبات وسرعة انتشار استخدام شبكة الإنترنت والمؤتمرات التفاعلية وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا الرقمية التى أثرت على مختلف مجالات الحياة من إدارة أعمال وتعليم وطب واقتصاد، ولقد دفعت هذه

(١) محمود سمير المنير : " العولمة وعالم بلا هوية " ، المنصورة ، دار الكلمة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠م ، ص ١٢٩ .

(١) طلعت عبد الحميد وآخرون:"تربية العولمة وتحديث المجتمع" ، المنيا ، فرحة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٣م ، ص٢٢٣.

(٢) حسين كامل بهاء الدين : " التعليم والمستقبل " ، القاهرة ، دار المعارف للطبع والنشر ، ١٩٩٧م ، ص ٣٦.

التطورات التكنولوجية التى تحيط بالإنسان إلى اكتشاف مجالات تكنولوجية جديدة كالكيمياء الإحصائية، والتكنولوجيا فائقة السرعة، والذكاء الصناعى[٣] .

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التطور التكنولوجى المذهل قد وصل إلى الحد الذى تقلص معه حجم الكمبيوتر حتى أنه أصبح فى حجم راحة اليد، كما زادت سرعته من آلاف العمليات الحسابية فى الثانية الواحدة إلى سرعة "النانو ثانية"، أو بلايين العمليات الحسابية فى الثانية الواحدة. ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تطور الكمبيوتر من مجرد آلة لإجراء العمليات الحسابية بمعالجة البيانات الخام ليصبح آلة لمعالجة المعلومات، ومع تطور أساليب الذكاء الصناعى ارتقت هذه الآلة الصماء لتصبح آلة لمعالجة المعارف، وبدأت تظهر على الساحة مفاهيم جديدة مثل مفهوم هندسة المعرفة ونظمها الخبيرة التى تحاكى الخبير البشرى، كتلك المستخدمة فى تشخيص الأمراض وتصحيح النصوص وتلقين العلوم، كما توالى ظهور النظم الذكية، من نظم تقرأ وتسمع وترى وتميز المسافات والأشكال، ونظم تفهم وتحلل وتحل المسائل وتبرهن النظريات وتتخذ القرارات، بل وتؤلف النصوص نفسها بنفسها، وتستطيع التكيف مع البيئة المحيطة، وتتعلم تلقائياً من أخطائها، كما تتعلم من متغيرات ما يجرى حولها[١].

ويجب التأكيد على أن ما يشهده العالم اليوم من تقدم تكنولوجى هائل، وثورة معرفية آخذة فى التوسع والتجدد على نحو مستمر، يحمل بين طياته خدمات جليلة للإنسان، حيث إن أساليب الاتصال التكنولوجية قد ألغت حدود الزمان والمكان، وصار بمقدور أى فرد أن يتصل بأى مكان فى العالم، وأن يوصل المعلومات إلى أى شخص، أو إلى أى جهة بسرعة مذهلة، كما صار بمقدوره أن يحصل على المعلومات التى يريدها فى أى مجال ومن أى مكان وفى أى وقت وبسرعة لم يسبق لها مثيل، ولقد أدت كل هذه التطورات إلى ظهور ما يسمى بمجتمع المعرفة أو المجتمع القائم على المعرفة الذى يحصل فيه الفرد على المعلومات من جميع عناصر المجتمع وليس فقط من المعلمين فى المدارس كما كان يحدث فى الماضى، وصارت المعرفة هى القيمة الرئيسية لأعضاء المجتمع الذى تتحدد أهميته بناء على المستوى التعليمى لمواطنيه وقدرتهم على الإبداع والابتكار والتجديد، واستمر هذا المفهوم فى التطور إلى أن ظهر ما يسمى باقتصاد المعرفة الذى يعتمد على الأفكار أكثر من القدرات البدنية، وتطبيق التكنولوجيا أكثر من تحويل مجموعة من المواد الخام إلى صناعات، وبقدر التقدم فى هذا النوع من الاقتصاد يقاس مستوى المجتمع، ولعل هذا ما دفع الدول إلى التنافس على حيازة أكبر كم من المعرفة[٢] .

---

(٣) وزارة التربية والتعليم، قطاع الكتب: مبارك والتعليم (١٠ سنوات فى مسيرة تطوير التعليم)، مرجع سابق، ص ص١٤-١٥.

(١) نبيل على: " الثقافة العربية وعصر المعلومات – رؤية لمستقبل الخطاب الثقافى العربى" ، رقم ٢٧٦، عالم المعرفة، الكويت، ديسمبر ٢٠٠١، ص ص٧٠-٧١.

(٢) وزارة التربية والتعليم، قطاع الكتب: مبارك والتعليم (إنجازات وطموحات على مشارف ألفية جديدة- نحو تعليم متميز للجميع)، مرجع سابق، ص١٢.

(٢) العولمــة

لم يعد جديداً الإشارة إلي التعليم باعتباره من أهم ركائز الأمن القومي للأمم فالدور الذي يقوم به المتعلمون لايقل عن الدور الذي تقوم به الجيوش بل يسبقه ويتكامل معه ويرفده ، كما أن قضية التعليم تتصل بالمستقبل فطلاب اليوم سوف يشكلون القوي العاملة للعقدين القادمين وسيكونون اللاعبين الرئيسيين علي مسرح المجتمع المعولم وسوف تتوقف طبيعة تقدمهم علي مايتاح لهم من تعليم جيد، والطموح أن يكون تقدمهم شبيها بتقدم نهر بين المنبع والمصب، فيولد طاقة وقوي هائلة تبني مستقبل أفضل[٣].

ولقد تغير مفهوم التعليم جذرياً وشاملاً في هذه الحقبة الزمنية التي تظلها العولمة وتسيطر عليها أثار الثورة التكنولوجية والنفوذ الاليكتروني، وأصبح التعليم هو المحرك الأساسي لمنظومة البنية الاجتماعية الشاملة، وهو الوسيلة الفعالة لتسليح الإنسان بالخبرات والقدرات ولإيجاد فرص العمل المتاحة في الإنتاج كثيف المعرفة وهو الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية [٤] .

كما أن جوهر العولمة يكمن في تبني سياسات الاقتصاد الحر والسوق الطليقة غير أن مايترتب علي مجمل حصادها حتي أن أثارها العلمية والتكنولوجية كان سلبيا علي أوضاع الدول النامية بما أفرزته من أزمات اقتصادية وسياسية وعسكرية وأخلاقية ولكي تتمكن المؤسسات التعليمية من معايشة عصر العولمة والتعامل مع مفرداته، واستيعاب التقنية التي فرضت نفسها على مختلف قطاعات الحياة المعاصرة ، فإن عليها أن تخوض عملية تغيير شامل وجذري يتعدى الشكل إلى المضمون، بحيث يحقق الصورة المتناسبة مع متطلبات العصر[١] .

إصلاح وتطوير ونظام التعليم لبناء مجتمع المعرفة[٢]، فقد أصبح التعليم ليس فقط وسيلة التربية في صناعة المستقبل بقدر ماغدت قضية أمن قومي تحفظ للمجتمعات كياناتها وهويتها الثقافية والحضارية في ظل إطار الثقافات الوافدة تحت مظلة العولمة، وذلك بهدف الحفاظ علي فكرنا التربوي النابع من صميم البيئة المصرية، والذي يتيح لنا المجال للسعي الي تبني فلسفة تربوية مصرية خالصة تسعي لتطوير نظامنا التربوي والتعليمي وتقف شاهدا علي رسوخ قدم ثقافتنا المصرية[٣] .

فالعالم يمر بمرحلة غاية في الصعوبة ... من السياسة إلي الاقتصاد، ومن الثقافة إلي الاجتماع ، وهي أحداث تجري في سرعة مذهلة، ويبدو التاريخ الذي نحيا غير التاريخ الذي نعلم ونفهم ، وما أبعد الصورة في عالمنا المعاصر، الذي تقوده ثورة المعلومات والاتصالات، لقد أدي هذا التطور العلمي إلي

---

(٣) طلعت عبد الحميد وآخرون ، مرجع سابق ، ص ١٤٥ .

(٤) خالد محمد الزواوي، مرجع سابق، ص ٤٣ .

(١) حامد عمار : "الإصلاح المجتمعي اضاءات ثقافية واقتصاديات تربوية " ،القاهرة ، الدار العربية للكتاب ، ٢٠٠٦م ، ص ص ٣٥ ، ٣٦ .

(٢) وزارة التربية والتعليم : " التعليم المصري في مجتمع المعرفة " ، القاهرة ، قطاع الكتب ، ٢٠٠٣، ص ١٠٦.

(٣) نجلاء محمد حامد ، أماني عبد القادر محمد :"التربية والتعليم في مصر "دراسة تاريخية تحليلية " ، القاهرة ، مركز الكتاب للنشر ، ٢٠٠٢ ، ص ٢ .

انكماش الزمان والمكان وحلت مقاييس جديدة ومرعبة في قياس ذلك الانكماش ، كما أدت هذه الثورة العلمية الراهنة إلي تكنولوجيا جديدة، ومجتمع جديد يجعل الإنسان في وضع مختلف جذرياً عن سابقه بما يحمل من مزايا كبري أو مخاطر محتملة، كما أدت التكنولوجيا إلي خلق حقائق جديدة في الاقتصاد(٤) .

فقد شهد العالم فى الحقب الأخيرة من القرن الماضى تشكلاً لنظام عالمى جديد إتضحت معالمه وآلياته تدريجياً حتى وصلت فى تجلياتها العليا إلى ما يطلق عليه العولمة، التى أصبحت الإطار الذى يفترض أن تتحرك فيه وتتأثر به كل الظواهر المجتمعية، كما اعتبرت آلياتها هى الحاكمة لكل ما سبقها من إنجازات المجتمع الدولى الاقتصادية والسياسية والثقافية بحيث أصبحت هذه الإنجازات مسخرة إلى حد كبير لخدمة أهداف العولمة سلبية كانت أو إيجابية ، وقد تم تبلور ظاهرة العولمة ومؤسستها وتقنينها على مدى الحقبتين الماضيتين من خلال عدد من السياسات التى من شأنها أن تؤدى إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي لها، وهو إعادة تشكيل النظام الإقتصادى لجميع الدول وتحويلها إلى اقتصاد السوق بهدف إدماجها جميعاً فى إطار السوق العالمى، ولتحقيق هذا الهدف الإقتصادى ، تشمل العولمة تجليات وآليات ذات أبعاد سياسية واجتماعية وثقافية وعسكرية، تنعكس على الشعوب العربية من خلال تبنى الحكومات لسياسات وبرامج العولمة، وعلى الرغم من نجاح هذه الظاهرة فى السيطرة على تشكيل وصياغة معظم المجتمعات على مستوى العالم، إلا أنها مازالت ظاهرة خلافية يتصاعد الجدل والصراع بين معضديها ومعارضيها يوما بعد يوم كما أن هناك كثير من التباين فى الرؤى فى داخل كل من المعسكرين(١) .

والتعريف الوظيفى للعولمة، فيركز على وصف تجليات ومظاهر وإنجازات العولمة مثل، التقدم التكنولوجى غير المسبوق، وثورة المعلومات والاتصالات، وقوة وحركية الشركات العابرة للقوميات، والتحولات اللازمة لإيجاد سوق عالمية واحدة تضمن فيها حرية الحركة لرأس المال، والسلع والخدمات، وقوى العمل البشرية، ويلاحظ أن المدافعين عن هذه الرؤية يركزون على مطلب الحريات الاقتصادية والسياسية وتفعيل الديمقراطية وتعزيز دور المجتمع المدنى واستقلاليته عن الدولة، التى يجب أن يتقلص دورها إلى الدور التقليدى للدولة الحارسة، كما يرحبون بالاندماج فى القرية الكونية والاستفادة بكل ما تقدمه العولمة على أنهم من ناحية أخرى لا يهتمون بقضايا مثل تناقض المصالح وعدم التكافؤ فى علاقات القوى الاقتصادية والسياسية بين الأجزاء المختلفة من العالم، والنابع من عدم التكافؤ هيكلياً وتنموياً بين هذه الأجزاء والتى يمكن أن تعطل المشاركة الحقيقية فى العولمة، كما أنهم لا يهتمون باحتمالات تهميش، أو حتى القضاء على بعض هذه المجتمعات نتيجة للصراعات الدينية

(٤) نجيب محفوظ :" عصر العلم " ، القاهرة ، دار الشروق للطبع والنشر ، ٢٠٠٨ ، ص ص ٩ ، ١٠ .

(١) شهيدة الباز:" تجليات العولمة فى الوطن العربى "، دراسة منشورة فى المرأة والعولمة –نشرة غير دورية ، القاهرة –دار نور لنشر بحوث المرأة ٢٠٠٤ ، ص٦ .

والعرقية والقبلية التى تغذيها العولمة والتى تحسم فى النهاية لصالح الدول الكبرى فى إطار سيادة البقاء للأقوى[٢]، وبذلك يمكن القول بأن العولمة تنطوى على جانبين أحدهما إيجابى، والآخر سلبى[٣].

(ب) الآثار الإيجابية للعولمة

يتمثل الجانب الإيجابى للعولمة فى أنها تفتح أمام جميع شعوب العالم فرصاً كبيرة للتفاعل والاحتكاك بدول العالم المتقدم، والدخول فى دائرة التأثير المتبادل بين هذه الدول، وذلك من خلال ما تتيحه أساليب الاتصال الحديثة من انفتاح على العالم وتغيير طبيعة العمل الذى صار يتطلب مرونة أكثر فى تنظيمه، وامتلاكاً لمهارات الاتصال، ويفرض ذلك على الدولة توفير الكفاءات القادرة على تأدية هذه الأعمال بالصورة المرغوبة، وتزايد الاتجاه نحو مقارنة نظم التعليم القومية وجودتها [٤] .

(ج) الآثار السلبية للعولمة وتداعياتها

للعولمة مجموعة من الجوانب السلبية التى تؤثر بشدة على الأفراد بصفة خاصة، وعلى المجتمعات بصفة عامة، حيث تتلخص أهم الآثار السلبية للعولمة في[١]:

- إهمال الأساسيات الدينية ولا سيما في مجال العقائد تحت وطأة النمط الثقافي الغربي الذي لا يقيم وزنًا لهذه القضايا.
- الإكراه الثقافي والإرهاب الفكري الواقع على شعوب العالم.
- تغييب القيم الأسرية والاجتماعية وتهديد الأسس الدينية والافتقار الروحي.
- الانحراف الأخلاقي ، وتهديد الثقة بالذات وتراجع الانتماء.
- إفساد الأنماط السلوكية السائدة لدى الشعوب وتهديد الدور التربوي والثقافي للأسرة .

(٣) النفوذ والمنافسة الدولية:

إن المعضلة الكبري التي يواجهها التعليم هو ضعف كفاءة مخرجاته وخاصة من حيث نوعية الخريجين ومدي تطابق إعدادهم وتدريبهم مع حاجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومدي قدرة سوق العمل علي استيعابهم وخاصة في ظل ضبابية أو غياب خطط القوي العاملة ووجود فائض في خريجي كثير من التخصصات[٢] .

وفى ظل هذا العصر الذى يتميز بالانفتاح على العالم، تتصارع الدول المتقدمة ويحتد التنافس فيما بينها للسيطرة على الدول المجاورة لها، ليس فى صورة الاستعمار المتعارف عليه كالاحتلال

(٢) المرجع السابق ، ص٨.

(٣) احمد الخطيب: "البحث العلمى بين مواجهة المستجدات العالمية والوفاء بالاحتياجات القومية"، من بحوث المؤتمر الثامن للوزراء المسئولين عن التعليم العالى والبحث العلمى فى الوطن العربى، المنعقد فى القاهرة، فى الفترة من ٢٤-٢٧ ديسمبر ٢٠٠١، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالاشتراك مع وزارة التعليم العالى، القاهرة، ٢٠٠١، ص٢٩.

(٤) وزارة التربية والتعليم، قطاع الكتب: مبارك والتعليم (١٠ سنوات فى مسيرة تطوير التعليم)، مرجع سابق، ص١٢.

(١) محمد حسنين العجمى، مرجع سابق ، ص ص ٢٦٥ - ٢٧١.

(٣) طلعت عبد الحميد وآخرون ، مرجع سابق ، ص ١٥٣ .

البريطاني والاحتلال الفرنسي للشعوب العربية، ولكن من خلال فرض أسلوبها ومنتجاتها وتجارتها وخاماتها على الشعوب الأخرى(٣) .

فإذا كنا نسعي إلي رسم سياسة جديدة لتطوير التعليم في مصر فإننا ولاشك لانبدأ من فراغ، وإنما من خلال ما أسفرت عنه تجربتنا الطويلة واجتهاداتنا التربوية بكل ما فيها من ايجابيات وسلبيات، وأن ندرس حركة تطورها في مصر لنتعرف علي القوي والعوامل التي أدت إلي ازدهارها أحياناً أو إضعافها واندثارها لأحياناً أخري (٤) .

ولأنه بات واضحاً في مصر أن التعليم قطاع إنتاجي له عائده المتمثل في القوة البشرية العاملة التي ينتجها وتتحمل عبئ التنمية، وان التعليم الفني يستهدف في شطر كبير منه بناء الشخصية المصرية القادرة علي مواجهة تحديات المستقبل وإقامة المجتمع المنتج وتحقيق التنمية الشاملة، وقد بدي واضحاً في التقرير الأول عن التنمية البشرية في مصر عام ١٩٩٤ والذي يركز في شطر كبير منه علي أهمية التعليم الفني والتدريب في تحقيق التنمية البشرية في مصر(١) .

ولذلك أصبح تحسين جودة التعليم هدفا أساسياً تسعي إليه كل المجتمعات من أجل تحسين السياسات التعليمية الحالية، فالتحدى الرئيسي للنظم التعليمية المعاصرة لا يتمثل فقط فى تقديم التعليم، ولكن التأكد من التعليم المقدم يتسم بجودة عالية، وتنصحنا مبادئ التربية بأن نربي النشء للمجتمع وعن طريق الاتصال بالمجتمع، فهل نعده اليوم ليعيش في مجتمع الغد(٢) .

(٤) التعليم والهوية القومية

إن الحاجة إلي التعليم ضرورة من ضروريات البقاء والنماء للأنسان في أي مجتمع من المجتمعات وفي أي زمان ومكان، ومع تطور الحضارة الإنسانية وتعقيداتها ومع بروز ظاهرة العولمة بتحدياتها أصبح حق الإنسان في أن يتزود بقسط معلوم من التعليم المنظم والمنتظم والذي يحافظ من خلاله علي هويته(٣) .

والهوية دائماً جماع ثلاثة عناصر: العقيدة التي توفر رؤية للوجود، واللسان الذي يجري التعبير به، والتراث الثقافي الطويل المدى(١)، فهوية الإنسان .. أو الثقافة .. أو الحضارة ، هي جوهرها وحقيقتها، ولما كان في كل شيء من الأشياء –إنساناً أو ثقافة أو حضارة– الثوابت والمتغيرات .. فإن

(٣) أيمن محمد عبد الفتاح الخولى: " أصول التعليم– رؤى مستقبلية لتطوير التعليم فى القرن الحادى والعشرين فى ج. م.ع"، سلسلة أصول فى العلوم الإنسانية، دار الراتب الجامعية، بيروت ، ٢٠٠٠، ص ص ٢٨–٢٩.

(٤) مصطفي كمال حلمي : " حركة التعليم في مصر – بين الماضي والحاضر والمستقبل وبعض مبادئ واتجاهات الإصلاح " ، تقرير مقدم لوزارة التربية والتعليم ، يوميه ١٩٩٤ ، ص ٣ .

(١) أحمد الرفاعي بهجت العزيزي، السيد محمد ناس:"دراسات في تمويل التعليم والتنمية البشرية" ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ٢٠٠٦م ، ص ١٦٤ .

(٢) محمد صادق صبور : "تحديات المستقبل " ، القاهرة ، دار الأمين للنشر والتوزيع ، ١٩٩٧ ، ص ٥.

(٣) طلعت عبد الحميد وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ .

(٤) محمود سمير المنير : " العولمة وعالم بلا هوية " ، المنصورة ، دار الكلمة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠م، ص ١٤٦.

هوية الشيء هي ثوابته، التي تتجدد لا تتغير، تتجلى وتفصح عن ذاتها، دون أن تخلي مكانها لنقيضها، طالما بقيت الذات على قيد الحياة[٢].

وإذا كانت هذه هي الهوية وهذه أهميتها لكل أحد فإن الهوية عند المسلمين أكثر أهمية، والإسلام بعقيدته وشريعته وتاريخه وحضارته ولغته هو هوية مشتركة لكل مسلم، كما أن اللغة التي نتكلم بها ليست مجرد أداة تعبير ووسيلة تخاطب، وإنما هي: الفكر والذات والعنوان، بل ولها قداسة المقدس، التي أصبحت لسانه بعد أن نزل بها نبأ السماء العظيم، كما أن العقيدة التي نتدين بها ليست مجرد أيديولوجية وإنما هي: العلم الكلي والشامل والمحيط، ووحي السماء، والميزان المستقيم، والحق المعصوم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وهي منظومة القيم التي تمثل مرجعيتنا في السلوك، فهي ليست نسبية ولا مرحلية [٦] .

ونجد أن الغرب لا يسعى لنشر قيمه الاجتماعية فحسب رغم عدم الاقتناع الواسع بها كقيم، بل إنه يفرضها عبر المؤتمرات الدولية والضغط على الدول التي لا تستجيب، حيث توالت مؤتمرات المنظمات الدولية بهذا الخصوص، مثل مؤتمر نيروبي عام ١٩٨٥م، مؤتمر القاهرة عام ١٩٩٤م، ومؤتمر بكين عام ١٩٩٥م، ومؤتمر اسطنبول عام ١٩٩٦م، ثم مؤتمر نيويورك عام ١٩٩٩م، ثم مؤتمر بكين، ثم نيويورك أيضاً عام ٢٠٠٠م، ومحور هذه المؤتمرات يدور حول الأسرة والمرأة والطفل، مركزاً على الحقوق الجنسية، والحق في الإنجاب والإجهاض، والشذوذ، وقضية المساواة بين الرجال والنساء، والمساواة في الميراث .. إلخ، وكل هذا من منظور الثقافة الغربية العلمانية المادية الإباحية [١] .

وتعد الهوية القومية منبعاً أساسياً لفلسفة المجتمع التي تستمد مقوماتها منها، وهذه الفلسفة هي مصدر النظريات التربوية الساعية إلى تطوير التعليم بمختلف أشكاله ومراحله ، وبناء المناهج الحديثة المتطورة ، والإفادة من معطيات التكنولوجيا الحديثة في إعداد المتعلمين وتأهيلهم وتدريبهم المستمر، وتعزيز القيم الأصيلة والاتجاهات الإيجابية في نفوسهم، وتأكيد الهوية العربية الحضارية الأصيلة، ومواجهة التحديات المختلفة، وتعزيز الانتماء القومي لأبناء الوطن من خلال[٢] :

- رفض الهيمنة الثقافية الأجنبية، وتعزيز الهوية الثقافية العربية، وذلك بدعم اللغة العربية وتعزيز مكانتها وتنشيط التنمية القومية .
- تطوير المناهج التعليمية ومواكبتها لمعطيات الحضارة العالمية الحديثة .
- إعداد المتعلمين وتدريبهم المستمر لمواجهة التحديات بمختلف أشكالها وغرس القيم العربية والروح الديمقراطية في نفوسهم وتجسيدها سلوكاً حقيقياً في حياتهم اليومية .

---

(٥) محمد عمارة:" مخاطر العولمة على الهوية الثقافية "،القاهرة ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، ١٩٩٩م ، ص٦.

(٦) المرجع السابق ، ص ٤٦.

(١) إسماعيل علي محمد:"العولمة الثقافية وموقف الإسلام منها"، القاهرة ، دار الكلمة للطباعة والنشر،٢٠٠١م، ص٢٧.

(٢) جاك ديلور:" التعلم ذلك الكنز الكامن"،ترجمة:جابر عبد الحميد جابر، القاهرة، دار النهضة العربية،١٩٩٨م ، ص١٠ .

ولقد أكد تقرير اليونسكو للتربية أن أحد سبل مواجهة تحديات القرن القادم يكمن في أن يبنى التعليم ، ذلك الكنز الكامن في أعماق كل منا، على الدعائم التالية[٣] :

- تعلم الفرد ليكون ، بحيث تنمو شخصيته المتكاملة من مختلف جوانبها ويصبح قادراً على التصرف باستقلالية والحكم الصائب على الأمور وتحمل المسؤولية.
- تعلمه للعمل، ليس للحصول على تأهيل مهني فحسب، بل لاكتساب كفاءة تؤهله لمواجهة مواقف مختلفة كلما دعت الحاجة .
- تعلمه للعيش مع الآخرين، وذلك بفهمهم وتحقيق مشروعات مشتركة معهم في ظل احترام التعددية.

وإذا كانت الأسرة هي النواة الأولى لعملية التنشئة الاجتماعية والتي تتولى تنشئة أطفالها أو أفرادها في مراحلهم العمرية المختلفة فهذا لا يعني أنها المؤسسة الوحيدة التي تتولى عملية التنشئة الاجتماعية فهذه العملية تتم من خلال عدة مؤسسات كالأسرة والمدرسة ، وبالتالي فهي العملية التي يتم من خلالها تعليم وتدريب الفرد لأداء الأدوار المنوطة به اجتماعياً واقتصادياً وإنتاجيا على مستوى الأسرة والمجتمع، فالمؤسسات التعليمية تقوم بوظيفة التربية والصقل الاجتماعي نيابة عن الأسرة والمؤسسات الاجتماعية المتنوعة لها دور كبير في عمليات الضبط الاجتماعي والرقابة والتنشئة الاجتماعية والمؤسسات الاقتصادية تقوم بجوانب هامة من الوظيفة الاقتصادية التي أصبحت الأسرة الإنسانية تعجز عن القيام بها، والمؤسسات الاجتماعية هي هيئات شكلت لتعبر عن إرادة المجتمع أو الجماعات التي نشأت فيه لمقابلة حاجاتها، فالمؤسسة الاجتماعية تمثل جهود الأفراد والجماعات المنظمة لمقابلة حاجات الإنسان سواء أكانت هذه الحاجات مادية أم معنوية، والتي تظهر نتيجة للظروف والعوامل الاجتماعية الموجودة في البيئة[١].

وإذا كانت الأسرة ليست هي المؤسسة الاجتماعية الوحيدة المسئولة عن التنشئة الاجتماعية إذ أصبح هناك العديد من المؤسسات الاجتماعية الأخرى التي تشارك في هذه العملية إلا أنها تظل الأكثر أهمية وتأثيراً خاصة في سنوات الطفولة، ولا شك أن دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية اكتسب أهمية مضاعفة بالنظر إلى عمليات التغير الاجتماعي المتسارع ، وبقدر ما كانت عمليات التنمية والتغيير الاجتماعي تطرح على الأسرة مشاكل وتحديات تتعلق بتكوينها وتماسكها، ودورها في عملية التنشئة بقدر ما كانت هذه المشاكل والتحديات تبرز دور الأسرة، وتؤكد أهمية الأدوار التقليدية التي يجب أن يقوم بها المجتمع، وفي عصر العولمة واللامركزية وما شهده العالم من تطورات هائلة في مجال

(٣) المرجع السابق ، ص ٧ .

(١) إسماعيل الفقي : "إدراك طلاب الجامعة لمفهوم العولمة وعلاقته بالهوية والانتماء " دراسة أمبريقية " الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٩٩م ، ص ٢٠ .

تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والسماوات المفتوحة أصبح العالم أشبه بقرية صغيرة وأصبحت الدول النامية تواجه إشكالية التعايش والتفاعل مع هذا العالم المتغير، من خلال تعليم وتأهيل الإنسان القادر على التفاعل الايجابي والتعامل الواعي مع هذه التطورات ومحاولة تحقيق العدالة الصعبة التي تقتضي التعامل مع تحديات العولمة، وفي الوقت ذاته الحفاظ على الهوية الثقافية لهذه المجتمعات، فمن الثابت أن العولمة تسهم في زيادة التباعد والتفاوت الاجتماعي الاقتصادي والتعليمي والمعرفي بين الناس، كما أن الآثار الاقتصادية المصاحبة للعولمة قد تدفع الحكومات في العالم الثالث إلى خصخصة بعض مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالإعلام والتعليم أو على الأقل بعض المدارس والجامعات، وبالتالي تحجيم الرؤى التربوية، وفوق كل شيء تحديد رؤية الأهداف التربوية، إذ تصبح الأهداف الإنسانية والثقافية والاجتماعية للتعليم على وجه الخصوص ثانوية بالنسبة للمعايير ذات الطابع الاقتصادي[٢] .

ومثل هذه التحولات إضافة إلى انفجار ثورة المعلومات والتدفق الحر للأخبار والمعلومات والصور والرموز عبر الحدود، سيؤدي إلى إضعاف بعض الأدوار التي كانت تقوم بها الدولة والأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية، من هنا تبدو أهمية الاهتمام ببحث ودراسة أبعاد ووسائل دعم وتطوير دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية في ظل العولمة، ومن خلال مفهوم العولمة وأنماطها وتحدياتها يمكن تقرير مدى خطورتها وأهمية التصدي لآثارها السلبية ولعدم طمس الهوية من خلال العملية التعليمية، ومن الخطوات التي يمكن إتباعها في ذلك ما يلي[١]:

- تطوير المناهج التربوية واشتمالها على قضايا العصر الأكثر إلحاحاً خصوصاً تلك التي تتعارض مع قيم المجتمع بما يؤدي إلى ترسيخ العقيدة، وتأكيد قيم العلم، والحرية والإنتاج، وإقامة مشاعر السلام والأمان في عقول البشر.
- التأكيد على أهمية الدور الذي تقوم به مؤسسات التنشئة الاجتماعية في غرس ودعم الخصوصية الثقافة لكل شعب في نفوس وعقول النشء، وإيجاد الحصانة الثقافية التي تحول دون تأثير مختلف الآليات الحديثة التي تستخدمها الدول المهيمنة لمحو الهويات الثقافية المخالفة للثقافة الغربية .
- مواجهة الثورة التكنولوجية والتدفق المعرفي المتزايد بانتقاء النافع من المعلومات والقدرة على استخدام المعارف في إنتاج أفكار جديدة ومواد جديدة .

كما أن الحفاظ على الهوية لا يعني الجمود في إطار من الموروث القديم، بل هو عملية تتيح للمجتمع أن يتغير ويتطور دون أن يفقد هويته الأصلية، وأن يتقبل التغيير دون أن يغترب فيه، إنه

(٢) جلال أمين : " العولمة – سلسة اقرأ – رقم ٦٣٦ " ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٩٨م ، ص ٣٠ .

(١) محمود أحمد السيد:"من التحديات التي تواجه التعليم العربي في المرحلة القادمة"،بحث مقدم الي المؤتمر التربوي الذي عقدته كلية التربية، جامعة دمشق في الفترة من١١-١٣/٥/١٩٩٧ بمناسبة الاحتفال بالعيد الذهبي لتأسيس الكلية، ص٥٥ .

التفاعل بين الأصالة والمعاصرة، وإنه التفاعل بين الإيجابي البناء من الثقافات الأخرى وما يتفق مع مناخنا فتكون لكل ثقافة فكرة عن الذات خاصة بها لاتنفصل عن الهوية والمكان وطبيعة البشر(١).

ويطلق مصطلح (التعليم الأساسي) على نظم تعليمية بديلة غير تقليدية تضم سنوات المرحلتين الابتدائية والإعدادية، وفى مصر تم تعريف التعليم الأساسي بأنه : تعليم موحد توفره الدولة لجميع الأطفال ممن هم في سن المدرسة، مدته تسع سنوات يقوم على توفير الاحتياجات التعليمية الأساسية من المعلومات والمعارف والمهارات، وتنمية الاتجاهات والقيم التي تمكن المتعلمين من الاستمرار في التعليم والتدريب وفقاً لميولهم واستعدادهم وقدراتهم التي يهدف هذا التعليم إلى تنميتها لمواجهة تحديات وظروف الحاضر وتطلعات المستقبل، في إطار التنمية المجتمعية الشاملة، ويتصف هذا التعليم بالآتى(٣) .

- هو تعليم موحد للجميع، على أساس أنهم أعضاء في مجتمع واحد تجمعهم أهداف وطموحات مشتركة تتطلب قدراً مشتركاً من التعليم والثقافة .
- هو تعليم يتصف بالشمولية من حيث تنمية جميع جوانب شخصية المتعلم في إطار متوازن.
- هو تعليم يهتم بالربط بين النظرية والتطبيق والتعليم والحياة وفق مبدأ تكامل الخبرة.
- هو تعليم يسعى نحو إكساب المتعلم مهارات التعلم الذاتي في إطار مفهوم التربية المستمرة.
- هو تعليم يستهدف إعداد المتعلمين للإسهام في التنمية المجتمعية الشاملة.

ويهدف التعليم الأساسي إجمالا إلى تحقيق مجموعة الأهداف التالية:

- تنمية مختلف جوانب شخصية المتعلم تنمية شاملة متكاملة في إطار مبادئ العقيدة .
- غرس الانتماء الوطني لدي المتعلم وتنمية قدرته على التفاعل مع العالم المحيط به.
- إكساب المتعلم المهارات اللازمة للحياة وذلك بتنمية كفايات الاتصال والتعلم الذاتي .
- التقليل من نسبة التسرب بين الطلاب.
- سد منابع الأمية، ورفع مدارك ومعارف الطلاب.

لكن الواقع أن ما حققه التعليم الأساسى فى مصر من أوضاع أفضل–على المستوى النظرى – فى مجال إعداد الأفراد للمواطنة المنتجة وتهيئتهم لنمط اجتماعي وفكري متجانس، وربط التعليم بالبيئة والجمع بين الثقافة النظرية والمهنية، هذا من حيث الشكل النظرى أو أن التقارير المعده عن إيجابيات

(٢) بثينة عبد الرؤوف رمضان،" مخاطر التعليم الأجنبي على هويتنا الثقافية وقيم المواطنة والانتماء"، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٧م، ص ٧٨ .

(٣) حسين بشير محمود : " الاعتماد التربوي مدخل لإصلاح التعليم وتحديثه" ،مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، ٢٠٠٨ م، ص ص ٥١– ٥

هذا التعليم فى مصر كلها مبشرة بالخير والطمأنينة بأن مسار هذا التعليم فى الطريق الصحيح وهذا على خلاف الواقع والحال، ويمكن تلخيص السلبيات فى النقاط التالية[1]:

- ضعف الإعداد المهنى للعاملين فى وظائف الإدارة المدرسية بمدارس التعليم الأساسى لكونهم لم يعدوا أساسا للعمل فى هذه النوعية من المدارس .
- قله عدد المعلمين المؤهلين تأهيلاً جامعياً خاصة بالحلقة الأولى من التعليم الأساسى بالمقارنة لجملة معلمى الحلقة الثانية .
- العجز الصارخ فى معلمى مرحلة التعليم الأساسى .
- قصور المناهج وطرائق التدريس .
- التمييز والفصل بين معلمى التعليم الابتدائى ومعلمى التعليم الإعدادى .
- كثرة المسئوليات التى تقع على كاهل المعلمين نتيجة تكدس الفصول بالتلاميذ وإرتفاع كثافتها .

عدم وجود برامج ودورات تدريبية خاصة للعاملين بالتعليم الأساسى حتى وإن وجدت لا يستفيد معظمهم من هذه البرامج وتلك الدورات وذلك للأسباب التالية:

- إن معظم هذه الدورات نظرية ولاتتضمن جوانب عملية.
- إن مدة هذه الدورات تكون فى الغالب قصيرة .
- إن هذه الدورات تعقد فى الغالب لأعداد كبيرة من المتدربين.
- إن بعض هذه الدورات تعقد فى أوقات غير مناسبة للمتدربين .
- قصور أساليب التقويم المنعقدة فى نهاية هذه الدورات .

ثانيا : المشكلات القومية

يواجه التعليم الأساسي العديد من المشاكل تحد من مشاركته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمع ازدياد الحاجة للتعليم والسعي لأن يكون حقاً وملكاً ممكناً للجميع، برزت جملة من التحديات القائمة التي تواجه التعليم عامة، والتعليم الأساسي تحديداً، فعلى الرغم مما طرأ على التعليم الأساسي من تطور، إلا أنه لا يزال هناك العديد من المشكلات ذات الآثار السلبية على العملية التعليمية بمجملها[1]، فلقد أشار تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا (٢٠٠٨) إلى وجود مشكلات عديدة في التعليم، منها : تدني مستوي خريجي التعليم الأساسي علي المستوي النظري والمهاري، واقترح التقرير مجموعة من الاقتراحات لعلاج أوجه القصور، تمثلت في تطوير برامج تعليم طلاب التعليم الأساسي، كذلك أوصى بضرورة تبني أسلوب جديد للتعليم يعتمد علي تعلم الطلاب

(١) عبد العزيز عبد الله السنبل: " التربية في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين" ، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٢م، ص١٢٠ .

(١) إسراء عبد الباسط احمد : " سيكولوجية التعلم والتخطيط التعليمي والعائد الاقتصادي " ، القاهرة ، دار نهضة الشرق للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠١م ، ص ٨٢ .

بأنفسهم، وضرورة التخلي عن طرق التدريس التقليدية، وتبني أساليب جديدة تعتمد علي الكمبيوتر، والوسائل التعليمية المتطورة[٢]، وفيما يلى عرض لأهم تلك المشكلات التى لا تزال تؤثر على جودة التعليم الأساسي فى مصر، والمتمثلة فى الآتى:

(١) تمويل التعليم:

إن الاستثمار في التعليم ليس قضية خيرية أو إنسانية، وإنما هي قضية أمة، وعليه يلزم أن يحصل التعليم علي الاستثمار اللازم، إن التعليم لايجب اعتباره في إطار الخدمات أكثر من ذلك، وإنما هو في إطار الاستثمار في القوي البشرية التي هي أغلي أنواع الاستثمارات، والتمويل له مصدران:أولهما مصدر توفره الدولة في الميزانية العامة، وثانيهما الجهود الذاتية من خلال المشاركة المجتمعية، فإذا استقر في وجدان المواطنين وفي ضميرهم أن التعليم يشكل مستقبل الوطن وأن الاستثمار في التعليم هو لصالح الاستقرار والسلام الاجتماعي فإن القادرين سوف يقبلون علي المشاركة الجدية في نفقات التعليم[٣].

وتعتبر عملية تمويل التعليم المرتكز الأساسي لأحداث التطوير المطلوب، كما أنها المقياس الحقيقي لمدي الاهتمام به من قبل المجتمع، دولةً وأفراداً، وقد عمدت السياسة التعليمية لتشجيع الإسهامات والجهود الشعبية في التعليم، الأمر الذي بات جلياً في دور المجتمع في تمويل العملية التعليمية[٤].

ويعد تمويل التعليم من أهم القضايا التى تشغل بال صانعى القرار، لارتباطها بمدى القدرة على توفير تعليم متميز للجميع، لذا سعت الحكومة إلى زيادة الميزانية المخصصة للتعليم حتى تتمكن من مقابلة متطلبات التطور الكمى والكيفى، ويشير التقرير القطري الثاني الذى أصدرته الأمم المتحدة حول التقدم الذى أحرزته مصر نحو تحقيق الأهداف التنموية للألفية إلى أن النفقات العامة على التعليم قبل الجامعى قد ازدادت من ٨.١ مليار جنيه مصرى فى عام ١٩٩٦/١٩٩٧ إلى ١١.٩ مليار جنيه مصرى فى عام ٢٠٠٠/٢٠٠١، وصلت فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى ٦.١٦ مليار جنيه مصرى[١]، وحرصاً على استمرار زيادة مخصصات التعليم، عمدت الوزارة فى الخطة الخمسية الخامسة (٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٦/٢٠٠٧) إلى زيادة مخصصات التعليم الابتدائي وكذلك التعليم الثانوي العام، لمواجهة تحديات عودة الصف السادس الابتدائي والزيادة فى القبول بالثانوي العام تدريجياً حتى

(٢) المجالس القومية المتخصصة ، " متابعة وتقويم نظم التعليم الفني " تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا ، القاهرة ، مطبوعات الأمانة العامة للمجالس القومية المتخصصة ، ٢٠٠٨م ، ص ١٠ .

(٣) وزارة التربية والتعليم : "انجازات التعليم خلال عامين " ، القاهرة ، قطاع الكتب ، ١٩٩٣. ص ١٦ .

(٤) وزارة التربية والتعليم : "النقلة النوعية في المشروع القومي للتعليم "، القاهرة ، قطاع الكتب ، ٢٠٠٢، ص ١٠١ .

(١) وزارة التخطيط والأمم المتحدة: تقرير الأهداف التنموية للألفية – التقرير القطرى الثانى،القاهرة، ٢٠٠٤، ص١٨.

عام٢٠٠٧، والوصول إلى نسبة٥٠% للثانوي العام و٥٠% للثانوي الفني من خلال مشروع تطوير التعليم الثانوي[٢] .

مركزية التمويل:

لقد أدت المركزية الشديدة التى يدار بها التمويل والإنفاق إلى ضعف كفاءة الوحدات المحلية والحد من قدرتها على المساءلة، مما أثر على عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة من قبل السلطات المركزية، حيث تتحكم الحكومة فى إدارة النسبة الأكبر من التمويل، ولقد أدى هذا الوضع إلى اعتماد المجتمعات المحلية على الحكومة فى كل صغيرة وكبيرة، والعجز عن اتخاذ أى قرار[٣].

ويشير ما سبق إلى أن توزيع ميزانية التعليم فى حاجة إلى مراجعة من جانب السلطات المسئولة، مع الاهتمام بترتيب الأولويات، والتوزيع العادل لهذه المخصصات ، وربما يسهم ذلك لا فى التغلب على المشكلة، بل فى التقليل من حدتها، لأن المشكلة قد ترتب عليها العديد من الآثار السلبية على العملية التعليمية، كنقص نصيب الطالب من النفقات، وانخفاض أجور المعلمين من العاملين، وما استتبع ذلك من لجوئهم إلى الدروس الخصوصية أو العمل بأعمال إضافية لزيادة الدخل.

(٢) مشكلات تتعلق بالمناهج الدراسية

لقد عجزت المناهج عن ملاحقة التطور العالمي، وبقي التعليم محصوراً في كتاب ملئ بالحشو والتكرار والغموض، وغابت وسائل الإيضاح والمعامل، وظل السيناريو التعليمي في اتجاه واحد : مدرس يلقي وطالب يتلقي، فإذا جاء يوم الامتحان يستظهر الطالب ماحفظه، فإذا ما انتهي الامتحان زال من عقل الطالب ماحفظ، لارسخ منه شئ، ولا استفاد منه شيئا ولاربط بين المواد وبعضها، ولاربط بالمناهج من عام إلي عام، وبين الحياة والواقع فلم يدرك الطالب فائدة مايتعلم أو يشعر بقيمته أو يحس بمعناه لأنه فقد الصلة بينه وبين التطبيق وانحسرت المهارات اليدوية وأصبح غير قادر علي الممارسة العملية [٤] .

ففى ضوء التوصيات التى أقرتها المؤتمرات القومية فى مجال التعليم، شهدت المناهج والكتب الدراسية العديد من جهود التطوير، أهمها:

- تحديث المناهج بما يتفق مع المتغيرات المحلية والعالمية.
- ربط المناهج باحتياجات المجتمع، ومتطلبات سوق العمل.
- تخفيف المناهج دون الإخلال بالكم المعرفى ، والمستوى العلمى، والمهارات، والقدرات المطلوبة.

(٢) وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة: الاستخدامات الاستثمارية (الباب الثالث) – خطة عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بوزارة التربية والتعليم، مرجع سابق، ص٣.

(٣) معهد التخطيط القومى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى: مصر – تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤(اللامركزية من أجل الحكم الرشيد) ، ص ص٣٦-٣٧.

(٤) وزارة التربية والتعليم ، مركز التطوير التكنولوجي :"التكنولوجيا وسيلة لتطوير التعليم في القرن ٢١ " ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٦٦ .

- ربط المناهج والكتب الدراسية بالتكنولوجيا المعاصرة والثورة المعلوماتية .
- دمج عدة قضايا ومفاهيم معاصرة فى مناهج المواد الأساسية، وذلك فى شكل أنشطة وممارسات عملية، تقدم بطريقة منطقية تعمل على تحقيق الأهداف المنشودة
- إعطاء الكتاب المدرسى اهتماماً خاصاً من حيث الشكل وتحسينه وجودة الإخراج.

وعلى الرغم من ذلك فقد تصاعدت الشكوى من انحسار الأثر الإيجابي للمناهج على الطلاب، نظراً لعدم وجود اتساق بين المناهج الأكاديمية التى يتعلمها الطلاب وبين المهارات المطلوبة لسوق العمل والواقع المحيط به[١]، كما أن زمن التمدرس وهو الزمن الحقيقى الذى يقضيه المتعلم فى التعليم قصير ومحدود، فضلاً عن استمرار الاعتماد على طرائق التدريس المباشر، وذلك على الرغم من إدخال التكنولوجيا الحديثة فى المدارس. فلا يزال المعلم يستأثر بمعظم وقت الحصة فى الشرح والتلقين، دون السماح للطالب بالتفاعل وإبداء الرأى، وقد يرجع ذلك إلى عدم الاهتمام بتدريب المعلم على استراتيجيات التدريس الحديثة التى تعتمد على التفاعل الإيجابى بين المعلم والمتعلم وبين المتعلمين بعضهم بعضاً[٢]، أو لتكدس اليوم الدراسى بعدد كبير من الحصص الدراسية التى تثقل كاهل المعلم والطالب، وتفقدهم الرغبة فى التفاعل النشط، فضلاً عن أن ضيق وقت الحصة يدفع المعلم إلى الإسراع بشرح الدرس قبل انتهاء الزمن المقرر خوفاً من التعرض للمساءلة، حتى وإن توافر الاستعداد لدى المعلم للتفاعل مع الطلاب فإن عدم الاهتمام بالأنشطة المختلفة التى تجدد نشاط الطلاب تؤدى إلى ضعف تركيزهم فى الحصص الدراسية وعدم متابعة الشرح مع المعلم مما يدفعهم إلى الاكتفاء بالاستماع إلى الدرس كمستقبلين فقط، وأخيراً فإن اعتماد الطلاب على الدروس الخصوصية يدفعهم إلى عدم الاكتراث بالمدرسة وما يتلقونه من علوم فيها، فهم يذهبون إليها فقط تحت ضغط قواعد الانتظام والحضور، كما أن كثرة الكتب الدراسية تسبب عناء للطالب، وبذلك يضيع الهدف التربوى من وراء تدريسها، فقد ضاع الجوهر وراء الشكل وظل الكتاب المدرس حاجزا نفسيا لايشجع علي القراءة والاستمتاع [٣] .

(٣) التسرب من التعليم:

يعتبر التعليم من أهم النظم المجتمعية لما يقوم به من وظائف ومايلقي علي عاتقه من أعباء وذلك أنه هو المنوط به في المقام الأول مهمة بناء البشر، تلك العملية التي تتصارع فيها الأهداف

(١) عبد القادر حمزة وآخرون:" تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعى التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٦٩، القاهرة، يوليو٢٠٠٣، ص١١.

(٢) محمد عزت عبد الموجود:" الجودة النوعية فى التعليم– قضية حاكمة وفريضة غائبة فى بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٧٤، معهد التخطيط القومى، القاهرة، يوليو٢٠٠٣، ص١٩.

(٣) وزارة التربية والتعليم، مركز التطوير التكنولوجي :"التكنولوجيا وسيلة لتطوير التعليم في القرن ٢١ " ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٦٦ .

نتيجة لتصارع الفلسفات والرؤي وتنوع فيها الوسائل بتنوع الوسائط والمؤسسات وتتغير فيها المحتويات والمقررات والبرامج والمناهج بتغير الظروف والأونه[١] .

كما أن التسرب من التعليم هدر تربوي له أثر كبير علي جميع جوانب المجتمع حيث يزيد من نسبة الأمية والبطالة الأمر الذي يضعف البنية الاقتصادية والإنتاجية للمجتمع والفرد كما أنه يزيد من حجم المشكلات الاجتماعية مما يجعل اهتمام المجتمع ينصب علي محاولة معالجة هذا الخلل الكبير ، فظاهرة التسرب من النظام التعليمي لها أسباب متعددة ومتشعبة تختلط فيها الأسباب التربوية مع الأسرية مع الاجتماعية والاقتصادية ... وغيرها، فظاهرة التسرب هي من نتاج لمجموعة من الأسباب تتفاعل وتتراكم مع بعضها تصاعديا لتدفع الطالب للخروج من النظام التعليمي قبل الانتهاء من المرحلة التعليمية[٢] .

وعلى الرغم من أن الحصول على التعليم الأساسي تحسن بصورة ملموسة فى مصر خلال السنوات الأخيرة ، كما يتضح من ارتفاع معدلات القيد بالتعليم الابتدائي، مازالت معدلات الإعادة والتسرب من التعليم مرتفعة، ويتجه عدد كبير من الشباب إلى الالتحاق بمراكز التلمذة الصناعية التقليدية عندما يُدفَعون إلى ترك التعليم ، وفى العادة يصبح العامل الجديد مسؤولا من عامل أقدم للتعرف على الأدوات والأجهزة وأساليب الإنتاج، وكلما صعد المتدرب على سلم التعلم كلما أسندت إليه المزيد من المسؤوليات العملية، والذي يهم هنا هو اكتساب الخبرة والاحتكاك بالعمل وليس التعلم الرسمي، ويسود هذا النظام بين الكثير من الأسر الأمية منخفضة الدخل التي غالبًا ما تضطر لأن تدفع لمعلم الصبية مقابل تعليم أبنائهم مهنة مفيدة ، كما أن الانفصال الخطير بين نظام التعليم والمتطلبات التعليمية من إعداد القوة البشرية المدربة اللازمة لعملية الصناعة ونهضة المجتمع لم يتسبب فقط في زيادة مشكلة البطالة ولكنها أدت إلي ظاهرة التسرب[٣]، فقد ظهرت مشكلة التسرب كرد فعل لما تم عرضه مسبقاً من مشكلات تتعلق بعدم صلاحية المبانى المدرسية مما يسبب التعب والإجهاد للطالب، وقلة الأنشطة، وارتفاع كثافة الفصول الدراسية، وتدنى مستوى الخدمات التعليمية، وعجز المعلم عن تقديم فرص الرعاية الكافية للطلاب، بالإضافة إلى بعض المشكلات الأخرى كالمنهج الجامد الذى يعتمد على مضمون محدد، ولا يسمح بالمرونة فى التنمية العامة للكفاءات أو المهارات المرتبطة بتكنولوجيا

(١) عبد الحميد محمد علي، مني إبراهيم قرشي:"التسرب التعليمي"،القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع،٢٠٠٩م، ص ٧

(٢) المرجع السابق ، ص٥ ، ٦، ٢٤

(٣) وزارة التربية والتعليم ، مركز التطوير التكنولوجي :"التكنولوجيا وسيلة لتطوير التعليم في القرن ٢١ " ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

سوق العمل[١]، فضلاً عن قصور النظام الحالى للامتحانات التى تقيس التحصيل فقط فى أغلب الأحوال[٢]، وتستهدف الحصول على الشهادات بدلاً من الإعداد للحياة[٣] .

(٤) الدروس الخصوصية

نشأت الدروس الخصوصية في الأصل لتعبر عن لون من ألوان التربية الطبقية ، فقد وجدت قبل ظهور المدرسة الحديثة، وقد انفرد بها أبناء الخاصة من الحكام والأمراء والأعيان والأثرياء ، ذلك أن رجال هذه الطبقة ترفعوا عن أن يختلط أبناؤهم بأبناء العامة[٤] .

وترتبط مسيرة التعليم بمسيرة المجتمع وأن أزمته في الدول النامية مرتبطة بأزمة مجتمعاته، فدائما يسير التعليم خلف المجتمع ويعيد إنتاج الحياة فيه كما أنتجته وشكلته، وبالتالي فالتعليم يتجانس مع مجتمعه تقدماً وتخلفاً، فكراًُ وسلوكاً، حاجةً وطلباً، وعلي هذا يجب أن تكون العلاقة بين التعليم والمجتمع علاقة تناغم وانسجام لا علاقة تنافر وتنابز فلا يبدوأن شيئاً غريباً زرع في جسد غريب لذا فإن السياسة التعليمية تعكس أهداف وأولويات المجتمع[٥] .

ولعل من أهم القضايا المطروحة هي ظاهرة الدروس الخصوصية فهي تؤدي الي تآكل كثير من الجهود المبذولة في تطوير التعليم وفي مواجهة مشكلاته الكمية والنوعية ، بل زعم أنها كالسوس تنخر في كيان مشروع مصر القومي الذي يسعي إلي تهيئة مواردها البشرية لاقتحام تحديات القرن الحادي والعشرين ومن ثم تمثل استنزافا وخسائر فادحة ، منظورة وغير منظورة لسيرورة تطوير التعليم[٦] .

ومما لاشك فيه أن ارتفاع كثافة الفصول الدراسية ، وارتفاع عدد الطلاب لكل معلم، وتعدد الفترات الدراسية قد ترتب عليها عجز المعلم عن تقديم الرعاية الكافية للطلاب وضعف مشاركتهم فى عملية التعلم، مما أدى إلى انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية بكافة المستويات التعليمية وبخاصة التعليم الثانوى العام، حيث تشير الأرقام إلى أن ٥٠% من طلبة التعليم الأساسى و٨٠% من طلبة التعليم الثانوى يلجأون إلى الدروس الخصوصية[١] .

---

(١) وزارة التربية والتعليم، وحدة التخطيط والمتابعة / البنك الدولى، مشروع تحسين التعليم الثانوى: خمس سنوات على طريق تطوير التعليم الثانوى فى مصر (١٩٩٧-٢٠٠١)، القاهرة، ٢٠٠١، ص٤٤.

(٢) رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة: تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، الدورة الثامنة والعشرون، مرجع سابق، ص٢٦.

(٣) رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة: تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، الدورة الثلاثون، مرجع سابق، ص٢٦.

(٤) ناجي شنودة نخلة ، شحات غريب جزر :" مجموعات التقوية كبديل للدروس الخصوصية " ، دراسة ميدانية ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، ١٩٩٩، ص ٤٧ .

(٥) محمد ياسر الخواجة:"التعليم ماقبل الجامعي والتمايز الاجتماعي"، القاهرة، مكتبة دار الأسرار، ٢٠٠٧ ،ص٧ .

(٦) حامد عمار : " دراسات في التربية والثقافة نحو تجديد تربوي ثقافي " ، القاهرة ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٨م ، ص ١٢٥ .

(١) معهد التخطيط القومى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى: مصر – تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤(اللامركزية من أجل الحكم الرشيد) ، مرجع سابق ، ص٧١.

ففي الآونة الأخيرة كانت أعداد الطلاب أقل بكثير مما هو الوضع عليه الآن وهذا أمر طبيعي فكثافة أعداد الطلاب اليوم ناتجة عن عدة عوامل من أبرزها على الإطلاق النمو السكاني المتسارع وخاصة في العشر سنوات الأخيرة ، وتوفر مقومات الحياة بشكل أفضل بكثير مما مضى، كما أن المؤثرات المختلفة التي تؤثر على الطلاب وتحدث لهم نوع من التشويش لم تكن منتشرة ومتنوعة كما هو الحال اليوم، لذلك كانت الدروس الخصوصية تقتصر على الطلاب ضعاف المستوى،كما أن طرق تنفيذها تختلف، فكانت تعطى غالباً مجاناً أو برسوم مخفضة، لذلك لم تكن ظاهرة، ولكن حالياً تغير الوضع بحيث أصبح الطالب المتفوق والمتوسط والضعيف يجتمعون سويا في مكان واحد من أجل الدرس الخصوصي، أو أن كل منهم يقوم بذلك في منزله، ولا يمكن رد انتشار الدروس الخصوصية في الآونة الأخيرة لسبب أو عامل واحد بل أن العوامل المحيطة بالبيئة المدرسية بشكل عام تجتمع وتتداخل وتؤثر في انتشار هذه الظاهرة دونما فصل أحدهما عن الآخر، فكثافة أعداد الطلاب في الفصول بل وكثافتهم بشكل عام حيث إن عدد الطلاب في نمو سنوي مستمر، والرغبة في تحقيق معدلات النجاح المرتفعة خاصة في نهاية المرحلة الثانوية، ورغبة أولياء أمور الطلاب في أن يتفوق أبنائهم باستمرار، وانشغال الآباء والأمهات عن أبنائهم لذلك يوفرون لهم البديل وعدم توفر أو تهيئة البيئة الملائمة للطالب في المنزل، إضافة إلى قصور المعلمين في أداء واجبهم على أكمل وجه كل ذلك يمثل عوامل أو أسباب متداخلة ومؤثرة بشكل كبير في عملية انتشار الظاهرة، فلو نظرنا إلى الطالب لوجدنا أنه يلجأ إلى الدروس الخصوصية لعدة أسباب لعل من أهمها إدراكه بضعفه العائد من عدم تركيزه وتشتت أفكاره أو لمحدودية قدراته الذهنية فهو لا يستطيع اللحاق دونما مضاعفة الجهد، أو لصعوبة المادة من وجهة نظره، وقد يكون لطريقة المعلم المتبعة في التعليم أثر في عدم إيصال المعلومات إلى الطالب بشكل صحيح، كما أن للعلاقة بين الطالب والمعلم أيضاً تأثير في عدم تقبل الطالب للمعلومات وذلك يعود لنواحي نفسيه ككره المعلم أو المادة، وكذلك فإن توقع الطالب بأن المعلم سوف يركز على بعض المواضيع أو النقاط التي ستكون مواضع أسئلة الاختبار يعد عامل آخر، وأيضا زيادة علاقته بالمعلم وما ينتج عنها أحيانا من أثار سلبية ككشف أسئلة ونحوه(٢) .

كما أن الدروس الخصوصية أصبحت تكملة مكلفة لنظام التعليم التقليدي في مصر فيعتبر عدد متزايد من المصريين أن الدروس الخصوصية ودروس الدعم المكلفة عوامل أساسية لكفالة نجاح أبنائهم الأكاديمي، ورغم أنها كانت يوماً من مواصفات الثراء فقد صارت اليوم من الأمور المعتادة بحيث أصبح العديد من الأسر يجابه الصعاب لتحمل هذا العبء المادي الإضافي(١).

ويعبر تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا فى دورته الثامنة والعشرين عن المشكلة بأنها انتشرت بصورة صارت تهدد النظام التعليمى والتربوى من جهة، والسلام الاجتماعى

(٢) يوسف ميخائيل أسعد : " أفاق تربوية " ، القاهرة ، مكتبة نهضة مصر ، ١٩٩٨م ، ص ١١٧.

(١) حامد عمار : " دراسات في التربية والثقافة من مشكلات العملية التعليمية " ، القاهرة ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٧م ، ص ١٠٥.

والاقتصادي من جهة أخرى، نتيجة لما أفرزته من آثار سلبية شملت كلاً من الأسرة والمدرسة والطلاب والمجتمع ككل، والمتمثلة فى[٢]:

- تقلص دور المدرسة كمؤسسة تربوية اجتماعية أنشأها المجتمع لتحقيق أهداف تربوية تتمثل فى التنمية المتكاملة للمتعلم.
- خلق اتجاهات سلبية نحو المدرسة بعد التدنى الذى طرأ على مستوى بعض المعلمين، وتزايد الثقة فى الدروس الخصوصية، وتكوين اتجاهات إيجابية نحوها.
- تعويد الطلاب على السلبية والإتكالية والاعتماد على الغير، وتكوين ثقافة الذاكرة لديهم، والتى تعتمد على الحفظ كثيراً والفهم قليلاً، وما يترتب على ذلك من حصول هؤلاء الطلاب على درجات عالية خادعة لا تعبر عن مستوياتهم الحقيقية فى المواد الدراسية.
- إن الدروس الخصوصية خلقت سوقاً موازية للتعليم، وصارت تمثل عبئاً للغالبية العظمى لأولياء الأمور.
- تناقض هذه المشكلة مع مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى المجتمع، حيث إنها تجعل من القدرة المالية المعيار للحصول على أعلى الدرجات، وبالتالى فقد يحرم منها أبناء الأسر التى تعجز عن تحمل نفقاتها[٣].

لذا يجب أن يتحول التعليم من وصفه الحالي بالتركيز علي الدروس الخصوصية واستخدام الخوف والتهديد إلي تعليم مهتم بالسلوكيات وبناء الشخصية وتغيير الاتجاهات ومن ثم يظهر الإبداع والابتكار وتزداد المعرفة وذلك لخدمة الإنتاج والنهوض بالصناعة[٤] .

وفى إطار ما سبق يمكن القول بأن الدروس الخصوصية صارت تمثل واقعاً فى مصر شأنها فى ذلك شأن العديد من الدول، لذا ينبغى التعامل معها والبحث عن أفضل المداخل لا لمنعها لأن ذلك سيكون له آثار سلبية خاصة بالنسبة للطلاب وبخاصة الضعاف الذين يجدون من خلالها عناية خاصة لا تتوافر غالباً بالمدارس العامة، ولكن قد تسهم سياسة التنظيم فى إعطاء نتائج أفضل، وذلك بتحديد المواد الدراسية التى تتطلب دروساً خصوصية، أو بتحديد عدد الطلاب المخصصين لكل معلم، أو بحرمان المعلم الذى يلجأ إلى إعطاء هذه الدروس من بعض الامتيازات، إلى غير ذلك من الأساليب. المهم هو تكاتف كافة المعنيين للوصول إلى الحل الأمثل، والعمل على تنفيذه.

(٢) سعد عيد مرسى بدر:" التعليم والفرص المتكافئة – مدخل فى سيكولوجية التعليم" ،الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦، ص ص٩٢-٩٣.

(٣) احمد إبراهيم أحمد: "دراسات فى التربية المقارنة ونظم التعليم- منظور إدارى" ، الإسكندرية ، مكتبة المعارف الحديثة ، ٢٠٠٠/٢٠٠١، ص١٢٩.

(٤) فريد النجار : "إدارة الجامعات بالجودة الشاملة " ،القاهرة ، ايتراك للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢م ، ص ١٦.

(٥) العنف في مدارس التعليم الأساسي

العنف من سمات الطبيعة البشرية يتسم به الفرد والجماعة ويكون حيث يكف العقل عن قدرة الإقناع أو الاقتناع فيلجأ الإنسان لتأكيد الذات فالعنف ضغط جسمي أو معنوي ذو طابع فردي أو جماعي فينزله الإنسان بقصد السيطرة عليه أو تدميره(١) .

إن تزايد العنف المدرسي صار ملحوظا بالدرجة التي لم يكن من السهل إغفالها أو التغاضي عنها إعلاميا ومجتمعيا(٢) فقد تزايدت ظاهرة العنف بين الطلاب في الآونة الأخيرة في مرحلة التعليم الأساسي وذلك لأن تنظيم التعليم في مصر لايزال نمطياً تقليدياً .

ولقد أشارت نتائج بعض الدراسات إلي المناخ المدرسي بمدارس التعليم الأساسي – وأن كان لايصنع التطرف – فإن مافيه من جوانب قصور تؤدي إليه إذا ماتوافرت الظروف البيئية والاجتماعية المواتية التي يظهر فيها هذا الفكر ويسود ، وإذا ماوضعنا في الاعتبار حاجة الطفل الي الشعور بالانتماء لمؤسسة أو جماعة معينة ، وإذا مافقدت المدرسة قيمتها في نظر التلاميذ كمؤسسة جديرة بالانتماء إليها فإنهم لامحالة باحثون عن الانتماء لجماعة أو لجماعات أخري خارج المدرسة – ما أكثرها– كما أن غياب دور المدرسة في التوجيه والإرشاد للطلاب قد ترك الساحة خالية أمام جهات وأفراد تتبني اتجاهات متطرفة لتملأ هذا الفراغ بمقولاتها وأفكارها التي قد تصل إلي حد معاناة المجتمع كله (٣) .

<u>القوي والعوامل المؤدية لأنتشار العنف:</u>

[١] العوامل المتعلقة بالإدارة المدرسية :

يتناول هذا العامل توضيح أسباب العنف المدرسي من حيث أهمية المدرسة من الناحية التربوية والأنماط الإدارية التي تتبناها المدرسة، ثم توضيح دور العوامل المجتمعية المحيطة بالمدرسة والتي تؤدي إلي وجود العنف بالمدرسة وفيما يلي توضيح ذلك :

أ– المدرسة

إن ظاهرة العنف المدرسي في المدارس ظاهرة معقدة لايمكن إرجاعها إلي عامل واحد فهناك مجموعة من العوامل تشترك في حدوث هذه الظاهرة داخل المجتمع المدرسي منها الذاتي المرتبط بالجوانب الشخصية للطلاب ومنها المرتبط بالمجتمع المحيط بالطلاب سواء داخل المدرسة أو خارجها، تعد المدرسة المؤسسة التربوية التي تلي مباشرة الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية فمن المشهور

---

(١) عبد الحميد محمد علي ، مني إبراهيم قرشي ، مرجع سابق ، ص ٧٠ .

(٢) أميمه منير عبد الحميد جادو : "العنف المدرسي بين الأسرة والمدرسة والإعلام " ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنموية ،القاهرة ، دار السحاب للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥م ، ص ٦٠ .

(٣) مي محمود شهاب وآخرون :"التعليم الثانوي في مصر "رؤية مستقبلية" ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ٢٦ .

الآن أن المجتمع أنشأها لتربية الأبناء وتوجيههم وتنمية قدراتهن المعرفية والمهارية والوجدانية ليكونوا أفراد صالحين في المجتمع[١] .

وتتمثل عوامل التأثير السلبي المتصلة بالمدرسة في عدم تحقيقها لوظائفها فيما يلي [٢]:

- سوء المعاملة للتلاميذ من بعض المعلمين مما يجعل المدرسة مصدراً للألم والمعاناة ويجد الطالب في الهروب من المدرسة وسيلة لخفض التوتر وتخفيف المعاناه .
- عدم تكامل أدوار العاملين بالمدرسة وينعكس ذلك علي عدم التعاون بينهم وتصبح المدرسة أقل جاذبية ، فيهرب الطلاب مما يسهل تعرضهم للانحراف .
- ضعف العلاقة بين الأسرة والمدرسة وعدم اهتمامها بمتابعة أبنائها أو إقامة علاقة وثيقة مع المدرسين وإدارة المدرسة، ومن ثم يكون لتجاهل الأسرة لأبنائها دوره في عدم التزام الأبناء بالسلوك السوي .

الأنماط الإدارية السائدة في المدرسة

هناك عدة أنماط للإدارة المدرسية ولكل نمط مميزاته وعيوبه ومن هنا يختلف مديرو المدارس في سياستهم فنمط الإدارة له أثره في سلوك العاملين بالمدرسة حيث إن أسباب العنف في المدارس يرجع إلي قصور الإدارة المدرسية وجمودها وتسلطها البيروقراطي، وقصور في نظم الاتصالات الفعالة وغياب الحوار بين قيادات التخطيط التربوي وقواعد التنفيذ[٣]

الملامح الخاصة بالمناطق النائية والمحرومة جنوب محافظة بورسعيد

أ) الإطار الطبيعي للمنطقة :

تعتبر منطقة جنوب محافظة بورسعيد من حيث طبيعتها مزيج يجمع بين الأراضي السهلية والمستنقعات المائية وتمتد هذه المناطق على حدود عدة محافظات، ففي الشرق تحدها قناة السويس ومحافظة شمال سيناء وفي الغرب يحدها محافظتي الدقهلية والشرقية، وفي الجنوب يحدها محافظتي الإسماعيلية والشرقية، وفي الشمال يحدها محافظة بورسعيد وتشترك معها في الحدود محافظة الدقهلية.

وتحتوي هذه المناطق علي العديد من الترع والمصارف والبحيرات، وتعتبر ترعة السلام من أهم الترع في المنطقة؛ لما أنجز علي إثرها من توسع واستصلاح في مجال الزارعة حيث تم استصلاح وزراعة مساحات كبيرة من الأراضي وإنشاء العديد من القرى لشباب الخريجين بهذه المناطق وتحول معظم الأراضي من الإنتاج السمكي إلى الإنتاج الزراعي ، وتقسم ترعة السلام المنطقة بكاملها إلى

(١) محمود سعيد الخولي : "سلسلة قضايا العنف (٢) العنف المدرسي الأسباب وسبل المواجهة " ،القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ٢٠٠٨م ، ص ٦٤ .

(٢) محمد السيد حسونة وآخرون :" دراسة حول بعض المشكلات السلوكية لدي طلاب المرحلة الثانوية ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٤٦ .

(٣) سامح عبد المعطي عامر :" دور الإدارة المدرسية في تنمية الوعي لدي طلاب التعليم الأساسي في مواجهة الكوارث والأزمات، دراسة ميدانية بمحافظة المنوفية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، فرع بنها ، ١٩٩٧ ، ص ٥٠ .

قسمين؛ قسم شمالى وقسم جنوبي، وتمتد هذه الترعة من الغرب متجهة ناحية الشرق لتوصيل المياه إلى سيناء عبر نفق كبير يمر تحت قناة السويس.

ومن حيث المصارف فيعتبر مصرف بحر البقر من أشهر هذه المصارف حيث يمتد من الجنوب إلى الشمال ويقسم المنطقة بكاملها إلي قسمين؛ قسم شرقي وقسم غربي وترجع أهميته إلي نقل مياه الصرف الزراعي من المناطق المتعددة التي تحتوي عليها المنطقة الأم وتصريفها إلى بحيرة المنزلة، كما يقوم أيضاً بنقل مياه الصرف الصحي الآتية من العديد من المحافظات بما فيها محافظة القاهرة وتصريفها أيضاً في بحيرة المنزلة.

وتعتبر بحيرة المنزلة من أهم البحيرات وأكبرها في المنطقة لأنها مصدر أساسي من مصادر الصيد البحري الذي يعتمد عليه الآلاف من الأسر بالمنطقة والمناطق المجاورة لها من المحافظات الأخرى وتعد من مصادر الدخل الرئيسية للكثير من السكان .

وتحتوي المنطقة الأم علي مجموعة من القري والشياخات والنجوع والمناطق المتفرقة منها(منطقة أولاد زيدان- الشادر- القوايطة – المحاسنة- حوض بدران- وش البحر- بحيرة المنزلة ومحتوياتها- الرقة- أولاد علم-النخلة- الحجايزة- مشروع ناصرالبحري والقبلي-مشروع سرحان – منطقة الكربة – قطع المطرية- منطقة الحية والنقار والديب- العوامرة- الملاحة- البلاطة- العساكرة-الحماريين- منطقة الخمس كباري- مشروع ١٧،٤،٣،٢-منطقة التينة – قرية الكاب- قرية أم خلف- قرية العاشر من رمضان-قرية الرضوان- قرية الفتح).

ب) السكان:

والسكان الأصليون في المنطقة الأم ينقسموا إلى ثلاث فئات هي:

- سكان عرب ينتمون لقبائل عربية ذات جذور تاريخية منذ الفتح الإسلامي لمصر واستقروا في هذه المنطقة وعانوا الكثير من المشكلات والعقبات وويلات الحروب التي كان آخرها حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م، وتعتبر قبيلة العبابدة هي أكبر هذه القبائل العربية التي تسكن المنطقة، وتسكن معها أيضاً مجموعات من قبيلة الدواغرة والدبايسة والمساعيد.
- وسكان أتو من محافظة الدقهلية خاصة مدينتي المطرية والمنزلة واختلطوا مع العرب أهل المنطقة حال استقرارهم هناك وعمل الجميع بحرفة الصيد نظراً لتوفر مقوماتها من مستنقعات وترع ومصارف ووجود بحيرة المنزلة بجانب غمر المياه إلي بعض الأراضي بمنسوب منخفض يسهل علي الفرد الصيد باليد دون استخدام أي وسيلة للمساعدة .
- الوافدون الجدد: وهم الذين وفدوا إلى المنطقة حديثا بعد عام ٢٠٠٠م وهم من شباب الخريجي من المحافظات المختلفة أبرزهم محافظة كفر الشيخ والدقهلية والشرقية...الخ، وأيضا هناك من قاموا بشراء جزء من الأراضي من أهل المنطقة وهم من محافظات مختلفة، واللغة الأصلية

للسكان هي اللغة العربية اكنها بلهجات متعددة ومختلفة لكنها سرعان ما تذوب مع بعضها وتتقارب بمجرد الجوار والاختلاط والمصاهرة والتعامل مع بعضهم البعض .

ج) الأنشطة الاقتصادية

يسود بالمنطقة العديد من الحرف والأنشطة الاقتصادية التي يعمل بها السكان منها الصيد والزراعة والتجارة المرتبطة بالزراعة والصيد، والحرف اليدوية مثل ورش صغيرة جداً لإصلاح الآلات الزراعية يدوياً ومثلها لإصلاح السيارات، ويوجد بعض الحوانيت (دكاكين البقالة الصغيرة)، وشوادر لبيع الأسماك وهكذا، لكن أهم الأنشطة والحرف التي يعمل بها أغلبية السكان هي الزراعة والصيد والاستزراع السمكي بالمزارع السمكية، ومن المحاصيل التي تزرع في المنطقة (القطن والأرز والقمح والشعير والبرسيم وبنجر السكر) وهي محاصيل غير مجدية أو قليلاً ما تكون مربحة بسبب زيادة أسعار الأسمدة والأدوية والمبيدات الزراعية إلى جانب زيادة السولار والزيوت التي تدار بها آلة الري الزراعية وكذلك رفع أجور العمال الزراعيين وكثرة احتياج هذه المحاصيل للعمال، ولم يوجد بالمنطقة أن نوع من أنواع المصانع، لذا يتوجه بعض الشباب للعمل في مصانع منطقة الاستثمار ببورسعيد للهروب من أعمال الزراعة.

د) الحياة الاجتماعية

يتسم مجتمع هذه المنطقة والمناطق التي تحتويها بالترابط والمودة وتبادل الزيارات والتعاون مع بعضهم البعض والتآلف فيما بينهم في كل المناسبات سواءً كانت مناسبة عرس أو أعياد أو حالات وفاه أو حج أو مرض أو حصول أي أحد منهم علي شهادة دراسية أو ترقي لمنصب ..... الخ .

ويسود بين هؤلاء السكان ما يسمى بالقضاء العرفي لمحاسبة المخطئ من السكان وضمان رد الحقوق إلى أصحابها بعيداً عن المحاكم التي تورث الضغينة والعداء، وضمان الصلح بينهما.

- تحسين المدرسة وتطوير جودة التعليم في المناطق النائية والمحرومة

تستند عملية تحسين مدارس التعليم الأساسي وتطوير جودة التعليم بها في المناطق النائية والمحرومة في مصر عامة ومنطقة جنوب محافظة بورسعيد خاصة إلى عدة أهداف منها[1]:

- إن هدف تحسين المدرسة هو تعزيز وتقوية جودة التعليم بالنسبة للتلاميذ.
- إن رؤية المدرسة فيما يتعلق بمهمة التحسين يجب أن تكون موحدة، تحتضن كافة الأطراف وتنبع من أفكارهم وخبرتهم .
- تحرص المدرسة علي تطوير بنيتها ، وخلق الظروف الداخلية الداعمة للتعاون والتحسين علي المستويين : الفردي والجماعي .

(١) محمد عبد الخالق مدبولي :" التنمية المهنية للمعلمين – الاتجاهات المعاصرة – المداخل – الاستراتيجيات"، الإمارات ، دار الكتاب الجامعي ، ٢٠٠٢م ،ص ص ٧٩ ، ٨٠ .

- أن يضطلع جميع العاملين بالمدرسة بمسئولياتهم تجاه البحث ، وضبط وتقويم الجودة
- فالتحسين علي مستوي المدرسة كمؤسسة : يتضمن إجراء التعديلات علي السياسات وعلي نمط الإدارة، وعلي أسلوب تخصيص وتوجيه الموارد وعلي إستراتيجية تنمية ودعم العاملين القائمين بجهود التحسين.
- أما التحسين علي مستوي المعلمين الأفراد : فيتضمن التركيز علي تطوير الممارسات التدريسية لهم في الفصل وعلي إيجاد لغة مهنية مشتركة تكفل لهم التفاهم ، وخلق الظروف والملابسات الحافزة لانخراطهم في أنشطة مهنية مفيدة وتشجعهم علي ممارسة البحوث التي تشخص مشكلات الممارسة وتحديد سبل مواجهتها .

خلاصة نتائج الدراسة الميدانية

ويمكن إجمال أهم النتائج التي توصل اليها الباحث من خلال الدراسة الميدانية فيما يلي :

- إهمال أولياء الأمور لمتابعة أبنائهم بالمدرسة.
- تفشى ظاهرة الغش في مرحلة التعليم الأساسي .
- ضعف المشاركة المجتمعية مع المدرسة .
- لاتوجد المواقع الالكترونية لتواصل أولياء الأمور والمهتمين بالتعليم الأساسي مع المدرسة .
- قصر مدة اليوم الدراسي بمدارس التعليم الأساسي جنوب بورسعيد .
- ضعف دور الإعلام التربوي فى التوعية بأهمية التعليم وتهميش المناطق النائية.
- عدم وجود خطة موحدة لتدريب المعلمين في مدارس التعليم الأساسي .
- تدنى المستوى التعليمى بين التلاميذ بمدارس التعليم الأساسي جنوب بورسعيد .
- أجهزة التطوير التكنولوجي لا تتناسب مع عدد التلاميذ في مدارس التعليم الأساسي .
- ضعف الأنشطة التربوية المقدمة للتلاميذ وهي غير كافية .
- ضعف تقديم الرعاية الطبية المتخصصة في المدرسة.
- هروب المعلمين ذوي الكفاءة من العمل فى المنطقة النائية جنوب بورسعيد .
- قلة المكتبات بمدارس التعليم الأساسي جنوب بورسعيد .
- قلة توفير أخصائي نفسى للتلاميذ داخل المدرسة.
- ضعف وجود وحدات التدريب داخل المدرسة.
- قلة الأماكن المناسبة لممارسة الأنشطة اللاصفية .
- يواجه المعلمون صعوبة فى الوصول إلي مدارس التعليم الأساسي جنوب بورسعيد .
- نقص التجهيزات اللازمة لإنجاز العملية التعليمية.
- ضعف ملائمة المناهج الدراسية لاحتياجات مجتمع المناطق النائية .
- يواجه التلاميذ صعوبة فى الوصول إلي مدارس التعليم الأساسي جنوب بورسعيد .

- تدنى مهارات القراءة، والكتابة عند معظم تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي.
- قلة إلمام معظم أولياء الأمور بكيفية رعاية أبنائهم من الناحية التعليمية.
- ضعف الوعى الاجتماعي لأفراد مجتمع المناطق النائية بأهمية التعليم .
- وجود عجز فى مدرسى المواد، والأنشطة، والعمال، والجهاز الإداري المعاون في المدرسة .
- زيادة معدل التسرب الدراسى بين التلاميذ.
- عدم قيام مجالس الأمناء بالدور المنوط بها في المدرسة .
- تعدد حالات غياب التلاميذ بمدارس التعليم الأساسي جنوب بورسعيد .
- قلة توفير أخصائي اجتماعي للتلاميذ داخل المدرسة.
- يعمل بمدارس الجنوب معلمون غير مؤهلين تربويا وذلك لسد العجز بالمنطقة .
- قلة توافر أخصائي تكنولوجيا بمعامل الأوساط في التعليم الأساسي بجنوب بورسعيد .

توصيات البحث

- التحول من فكرة كون التعليم مسئولية الحكومة إلى فكرة قومية للتعليم وضرورة مساهمة جميع القطاعات ومن بينها القطاع الخاص في تطوير التعليم وتحسين جودته.
- ضرورة الاستفادة من مستجدات العصر ومستحدثات تكنولوجيا المعلومات لتوفير مصادر تعليم جديدة من خلال مشاركة مجتمعية فعالة.
- تشجيع القطاع الخاص علي توظيف إمكاناته فى تمويل التعليم مما يساعده علي القيام بواجباته الاجتماعية تجاه المساهمة في تطوير التعليم في ظل التحديات المحلية والعالمية التي تواجه المجتمع .
- إعطاء الصلاحية الكافية لمجالس الأمناء للقيام بدورها الحقيقي في عملية التطوير والإصلاح المدرسي وتقديم الحلول والمقترحات.
- رصد آليات مناسبة للكشف عن احتياجات سوق العمل من التخصصات المطلوبة وتوجيه التعليم نحو توفير هذه الاحتياجات علي مستوي كل القطاعات المطلوبة.
- تحديد الآليات التي يمكن من خلالها نشر ثقافة الجودة في مجال التربية وفي المجتمع.
- القيام بدراسة ميدانية تقيس مدى استعداد الميدان التربوي لتطبيق الجودة والاعتماد وعوائق التطبيق في ضوء واقع مؤسسات التعليم الأساسي.
- الاهتمام بالمناهج المطورة التي تعتمد علي التجهيزات التكنولوجية لمواكبة التحديات التي يفرضها علينا العصر، واللحاق بركب الدول المتقدمة التي سبقتنا تكنولوجياً.
- الاهتمام بزيادة أعداد أجهزة الحاسب الآلي بالمدارس بهدف التوسع في إدخال التكنولوجيا بها.
- الاهتمام بالمباني التعليمية من حيث الاتساع والكفاية والاحتواء علي المرافق الصحية والأماكن المخصصة لممارسة الأنشطة واحتياطيات الأمن والسلامة.

المراجع

١) احلام الباز حسن، والفرحاتى السيد محمود: "الاعتماد المهني للمعلم مدخل تطوير التعليم"، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة ، ٢٠٠٨ م.

٢) احمد إبراهيم أحمد: "دراسات فى التربية المقارنة ونظم التعليم- منظور إدارى" ، الإسكندرية ، مكتبة المعارف الحديثة ، ٢٠٠٠/٢٠٠١م.

٣) احمد الخطيب: "البحث العلمى بين مواجهة المستجدات العالمية والوفاء بالاحتياجات القومية"، من بحوث المؤتمر الثامن للوزراء المسئولين عن التعليم العالى والبحث العلمى فى الوطن العربى، المنعقد فى القاهرة، فى الفترة من ٢٤-٢٧ ديسمبر ٢٠٠١، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالاشتراك مع وزارة التعليم العالى، القاهرة، ٢٠٠١م.

٤) احمد الرفاعي بهجت العزيزي، السيد محمد ناس:"دراسات في تمويل التعليم والتنمية البشرية" ، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية ، ٢٠٠٦م .

٥) اسراء عبد الباسط احمد : " سيكولوجية التعلم والتخطيط التعليمي والعائد الاقتصادي " ، القاهرة ، دار نهضة الشرق للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠١م .

٦) اسماعيل الفقي : "إدراك طلاب الجامعة لمفهوم العولمة وعلاقته بالهوية والانتماء " دراسة أمبريقية " الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٩٩م .

٧) اسماعيل علي محمد:"العولمة الثقافية وموقف الإسلام منها"، القاهرة ، دار الكلمة للطباعة والنشر،٢٠٠١م.

٨) اشرف عكاشة مصطفي محمد:"بعض معوقات تأهل مدارس التعليم العام بمحافظة سوهاج للحصول علي الاعتماد التربوي" "دراسة ميدانية" ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة سوهاج، ٢٠١٢م.

٩) اميمه منير عبد الحميد جادو : "العنف المدرسي بين الأسرة والمدرسة والإعلام " ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنموية ،القاهرة ، دار السحاب للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥م.

١٠)ايمن محمد عبد الفتاح الخولى: " أصول التعليم- رؤى مستقبلية لتطوير التعليم فى القرن الحادى والعشرين فى ج. م.ع"، سلسلة أصول فى العلوم الإنسانية، دار الراتب الجامعية، بيروت ، ٢٠٠٠م.

١١)بثينة عبد الرؤوف رمضان،" مخاطر التعليم الأجنبي على هويتنا الثقافية وقيم المواطنة والانتماء"، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٧م.

١٢)جاك ديلور:" التعلم ذلك الكنز الكامن"،ترجمة:جابر عبد الحميد جابر، القاهرة، دار النهضة العربية،١٩٩٨م .

١٣)جلال أمين : " العولمة – سلسلة اقرأ – رقم ٦٣٦ " ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٩٨م .

١٤)حامد عمار : " دراسات في التربية والثقافة من مشكلات العملية التعليمية " ، القاهرة ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٧ م.

١٥)ـــ : " دراسات في التربية والثقافة نحو تجديد تربوي ثقافي " ، القاهرة ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٨م.

١٦)ـــ: "الإصلاح المجتمعي اضاءات ثقافية واقتصاديات تربوية " ،القاهرة ، الدار العربية للكتاب ، ٢٠٠٦م .

١٧)ـــ: "الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وتداعياته التربوية والثقافية في الوطن العربي" ، القاهرة ،الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٤م .

١٨)حسن شحاتة : "مداخل إلى تعليم المستقبل في الوطن العربي" ، القاهرة ، الدار المصرية للكتاب ، ٢٠٠٤م.

١٩)حسين بشير محمود : " الاعتماد التربوي مدخل لإصلاح التعليم وتحديثه" ،مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، ٢٠٠٨ م.

٢٠)حلمي أحمد الوكيل،حسين بشير محمود:"الإتجاهات الحديثة في تخطيط وتطوير مناهج المرحلة الأولي" ، القاهرة ، مطبعة الفتح التجارية، ٢٠٠٠م.

٢١)خالد محمد الزواوى : "الجودة الشاملة فى التعليم وأسواق العمل فى الوطن العربى" ، القاهره ، مجموعة النيل العربية،٢٠٠٣م.

٢٢)رئاسة الجمهورية :" قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٩لسنة ١٩٨١م باصدار قانون التعليم" ، الجريدة الرسمية العدد (٣٤) في ٢٠ من شوال ١٤٠١هـ ، ٢٠ أغسطس ١٩٨١م.

٢٣)سامح عبد المعطي عامر :" دور الإدارة المدرسية في تنمية الوعي لدي طلاب التعليم الأساسي في مواجهة الكوارث والأزمات، دراسة ميدانية بمحافظة المنوفية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، فرع بنها ، ١٩٩٧م.

٢٤)سعد عيد مرسى بدر:" التعليم والفرص المتكافئة – مدخل فى سيكولوجية التعليم" ،الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦م.

٢٥)سعد مرسي أحمد وآخرون : " فلسفة التعليم الابتدائي " ، القاهرة ، ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ م ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

٢٦)سعد مرسي أحمد وآخرون :" فلسفة التعليم الابتدائي "، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ٢٠٠٠/٢٠٠١ م.

٢٧)السيد علي إسماعيل : " تفعيل المشاركة المجتمعية بالتعليم الثانوي الصناعي بمحافظة بورسعيد في ضوء معايير الجودة والإعتماد "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بورسعيد،٢٠١٢م.

٢٨)شبكات الأعمال"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٦٩، القاهرة، يوليو٢٠٠٣م.
٢٩)شهيدة الباز:" تجليات العولمة فى الوطن العربى "، دراسة منشورة فى المرأة والعولمة –نشرة غير دورية ، القاهرة –دار نور لنشر بحوث المرأة ٢٠٠٤ م.
٣٠)صلاح محمود عثمان : "الاتصال واللاتناهي بين العلم والفلسفة" ، الإسكندرية، منشأة المعارف ، ١٩٩٨م .
٣١)طلعت عبد الحميد وآخرون:"تربية العولمة وتحديث المجتمع" ، المنيا ، فرحة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٣م .
٣٢)عبد الحميد محمد علي، مني إبراهيم قرشي:"التسرب التعليمي"،القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع،٢٠٠٩م.
٣٣)عبد العزيز عبد الله السنبل: " التربية في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين" ، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٢م.
٣٤)عبد القادر حمزة وآخرون:" تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعى التعليم والصحة باستخدام
٣٥)عرفات عبد العزيز سليمان :" الاتجاهات التربوية المعاصرة – رؤية في شئون التربية وأوضاع التعليم"، ط٤ ،القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ٢٠٠٣م .
٣٦)عطية منصور عبد الصادق وآخرون : " فلسفة التعليم الأساسي الالزامي"، ط٣، القاهرة، مطابع الدار الهندسية ، ٢٠٠٣م.
٣٧)فاروق حمدي الفرا: "اتجاهات التجديد في مناهج التعليم الأساسي" ، مجلة التربية الجديدة، العدد الخمسون السنة السابعة عشرة ، أغسطس ١٩٩٩م.
٣٨)فريد النجار : "إدارة الجامعات بالجودة الشاملة " ،القاهرة ، ايتراك للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢م .
٣٩)المجالس القومية المتخصصة : " متابعة وتقويم نظم التعليم الفني " تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا ، القاهرة ، مطبوعات الأمانة العامة للمجالس القومية المتخصصة ، ٢٠٠٨م .
٤٠)مجدى عزيز إبراهيم : "المنهج التربوى المعاصر – أسس تصميم نهج تربوى فى ضوء التنوع الثقافى" ، القاهرة ، الأنجلو المصرية، ٢٠٠١م .
٤١)مجدي عزيز إبراهيم : "قضايا تربوية وتعليمية معاصرة" ،القاهرة، دارنهضة الشرق للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م.
٤٢)محمد السيد حسونة وآخرون :" دراسة حول بعض المشكلات السلوكية لدي طلاب المرحلة الثانوية ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، ١٩٩٩ م.

٤٣)محمد جابر محمود رمضان : " مجالات التكامل بين الأسرة والمدرسة في تربية الطفل بجنوب صعيد مصر" ، دراسة تقويمية" رسالة دكتوراه ، جامعة أسيوط ، كلية التربية ، ٢٠٠٥م .
٤٤)محمد حسنين العجمى: "التربية وقضايا العصر" ، القاهرة ، الدار العالمية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧م.
٤٥)محمد صادق صبور : "تحديات المستقبل " ، القاهرة ، دار الأمين للنشر والتوزيع ، ١٩٩٧ م.
٤٦)محمد عبد الخالق مدبولي :" التنمية المهنية للمعلمين – الاتجاهات المعاصرة – المداخل – الاستراتيجيات"، الإمارات ، دار الكتاب الجامعي ، ٢٠٠٢م.
٤٧)محمد عزت عبد الموجود:" الجودة النوعية فى التعليم– قضية حاكمة وفريضة غائبة فى بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٧٤، معهد التخطيط القومى، القاهرة، يوليو٢٠٠٣م.
٤٨)محمد عمارة:" مخاطر العولمة على الهوية الثقافية "،القاهرة ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، ١٩٩٩م .
٤٩)محمد محمد كتش:" فلسفة اعداد المعلم في ضوء التحديات المعاصرة"، القاهرة، مركز الكتاب للنشر،٢٠٠١م.
٥٠)محمد ياسر الخواجة:"التعليم ماقبل الجامعي والتمايز الاجتماعي"، القاهرة، مكتبة دار الأسرار، ٢٠٠٧م.
٥١)محمود أحمد السيد:"من التحديات التي تواجه التعليم العربي في المرحلة القادمة"،بحث مقدم الي المؤتمر التربوي الذي عقدته كلية التربية، جامعة دمشق في الفترة من١١-١٣/٥/١٩٩٧ بمناسبة الاحتفال بالعيد الذهبي لتأسيس الكلية.
٥٢)محمود سعيد الخولي : "سلسلة قضايا العنف (٢) العنف المدرسي الأسباب وسبل المواجهة " ،القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ٢٠٠٨م .
٥٣)محمود سمير المنير : " العولمة وعالم بلا هوية " ، المنصورة ، دار الكلمة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠م.
٥٤)مصطفي كمال حلمي : " حركة التعليم في مصر – بين الماضي والحاضر والمستقبل وبعض مبادئ واتجاهات الإصلاح " ، تقرير مقدم لوزارة التربية والتعليم ، يوميه ١٩٩٤ م .
٥٥)معهد التخطيط القومى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى: مصر – تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤(اللامركزية من أجل الحكم الرشيد) .
٥٦)مي محمود شهاب وآخرون :"التعليم الثانوي في مصر "رؤية مستقبلية" ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، ١٩٩٨م.
٥٧)حسين كامل بهاء الدين : " التعليم والمستقبل " ، القاهرة ، دار المعارف للطبع والنشر ، ١٩٩٧م.
٥٨)ناجي شنودة نخلة ، شحات غريب جزر :" مجموعات التقوية كبديل للدروس الخصوصية " ، دراسة ميدانية ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، ١٩٩٩م.

٥٩)نبيل أحمد عامر صبيح وآخرون : " التعليم الابتدائي مشكلاته واتجاهات تطويرة"، القاهرة شركة الاسلام مصر للطباعة، ٢٠٠٢م.
٦٠)نبيل على: " الثقافة العربية وعصر المعلومات – رؤية لمستقبل الخطاب الثقافى العربى" ، رقم ٢٧٦، عالم المعرفة، الكويت، ديسمبر ٢٠٠١م.
٦١)نجلاء محمد حامد ، أماني عبد القادر محمد :"التربية والتعليم في مصر "دراسة تاريخية تحليلية " ، القاهرة ، مركز الكتاب للنشر ، ٢٠٠٢ م.
٦٢)نجيب محفوظ :" عصر العلم " ، القاهرة ، دار الشروق للطبع والنشر ، ٢٠٠٨ م.
٦٣)هياء عبد العزيز العواد: " استراتيجيات وسياسات تطوير التعليم العام في المملكة العربية السعودية " ، رؤية مستقبلية ، جامعة الملك سعود ، كلية التربية، قسم الإدارة التربوية ،رسالة دكتوراه غير منشورة، ٢٠٠٤م.
٦٤)وزارة التخطيط والأمم المتحدة: تقرير الأهداف التنموية للألفية – التقرير القطرى الثانى،القاهرة، ٢٠٠٤م.
٦٥)وزارة التربية والتعليم : " التعليم المصري في مجتمع المعرفة " ، القاهرة ، قطاع الكتب ، ٢٠٠٣م.
٦٦)ـــــ : "النقلة النوعية في المشروع القومي للتعليم "، القاهرة ، قطاع الكتب ، ٢٠٠٢م.
٦٧)ـــــ: "انجازات التعليم خلال عامين " ، القاهرة ، قطاع الكتب ، ١٩٩٣م.
٦٨)ـــــ ، مشروع تحسين التعليم الاساسى: "منظومة التقويم التربوى الشامل لمرحلة التعلم الشامل الاساسى" ، مصر ، البنك الدولى ، وحدة التخطيط والمتابعة ، ٢٠٠٥م.
٦٩)ـــــ ، وحدة التخطيط والمتابعة : "الموجه وتقويم الأداء المدرسى" ، مصر ، البنك الدولى ، الاتحاد الأوربى ، ٢٠٠٣م.
٧٠)ـــــ والمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية : مائة وستون عامامن التعليم في مصر ، وزراء التعليم وأبرز إنجازاتهم (١٨٣٧-١٩٩٧)، إعداد عوض توفيق عوض ، القاهرة،٢٠٠٠م.
٧١)ـــــ:" دليل التعليم الأساسي" ، القاهرة ، ١٩٨٢م.
٧٢)ـــــ ، مركز التطوير التكنولوجي :"التكنولوجيا وسيلة لتطوير التعليم في القرن ٢١ "، القاهرة ،١٩٩٧م.
٧٣)ـــــ ، وحدة التخطيط والمتابعة / البنك الدولى، مشروع تحسين التعليم الثانوى: خمس سنوات على طريق تطوير التعليم الثانوى فى مصر (١٩٩٧-٢٠٠١)، القاهرة، ٢٠٠١م.
٧٤)يوسف ميخائيل أسعد : " أفاق تربوية " ، القاهرة ، مكتبة نهضة مصر ، ١٩٩٨م .
٧٥)اليونسكو، التقرير النهائي:" الحلقة الدراسية اتجاهات التجديد في التعليم الأساسي في الدول العربية" ، والتي عقدت بالكويت خلال الفترة ١٩-٢٣ يناير لعام ١٩٨٦ برعاية مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية.

٧٦)عبد الخالق فؤاد محمد " تطوير أساليب مراقبه الجودة في العملية التعليمية في التعليم الأساسي" (٢٠٠١) متاح على الإنترنت (http://www.mohyssin.com) ، تاريخ الدخول على الموقع [١٢ ابريل ٢٠١٢م] .

77)(1)Unesco, World education report2000,The right to education .Towards education for all throughout life,paris,2000.